تحليل النظام التعليمي في جمهورية سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري

إعــداد

د/ عبد العزيز أحمد محمد داود*

الملخص

يمثل التعليم جوهر الإستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء؛ نظرًا لما لمسته تلك الدول من أدوارٍ ملموسةٍ للتعليم في العمليات التنموية الشاملة، إضافة إلى إسهاماته الحقيقية في تحقيق أمن الشعوب واستقرارها وتقدمها. فالتعليم يمثل أهم روافد تنمية المصادر البشرية ورفع مستويات تدريبها.

ويهدف البحث إلى التعرف على العوامل طويلة المدى المؤثرة على نظام التعليم في سنغافورة، والتعرف على بنية نظام التعليم، والتعرف على عمليات النظام التعليمي في سنغافورة، والتوصل إلى توصيات ودروس مستفادة لتطوير النظام التعليمي المصري.

يعتمد البحث الحالي على نموذج موهلمان النظري، وتتركز فكرته في ضرورة تحليل النظام التعليمي؛ كي يتم فهمه، والوقوف على العوامل طويلة المدى، والتي تترابط مع بعضها وتؤثر في تحليل النظام وفق الثلاثة مكونات التالية: **الموجهات،** وتشمل: الفلسفة، والقيم التربوية، وأهداف التربية، والسياسة التعليمية، والخطط. **والتنظيم** ويشمل الهيكل التنظيمي. **والعمليات،** وتشمل: قبول الطلاب، والمنهج، وطرائق التدريس، والإدارة، والتقويم، وإعداد المعلمين.

وتوصل البحث إلى عدد من المقترحات، منها:

– التوسع بالمعاهد الفنية والمهنية والاهتمام بها؛ لتوفير القوى البشرية الماهرة.

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد , كلية التربية ـ جامعة كفر الشيخ

– ربط إستراتيجيات إصلاح النظام التعليمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

– تمكين القيادة المدرسية؛ ليصبح مدير المدرسة مخولًا لاتخاذ القرارات كافة، بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المتعلمين والعاملين في المدرسة.

– تحول الجامعات المصرية من جامعات تقليدية تقوم على الحفظ والتلقين إلى جامعات تركز على اكتساب مهارات الإبداع والابتكار والتفكير الناقد.

– زيادة رواتب المعلمين بشكل سنوي، على أساس التطوير المهني والأداء المتميز.

– العمل على إعداد المعلم القادر على إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد، وتهيئة المناخ المناسب لتعليم هذا النوع من التفكير وممارساته.

Abstract

An Analysis of the educational system in the Republic of Singapore using Mohelman theoretical model

Education is the essence of major national strategies for both the developed and developing countries, because of the obvious roles of education in the overall development process that those states have seen, besides education contributes to the security , stability and progress of peoples ,as education is the most important factor of the human resources development and raising their training standards .

The research aims to: identify the long - term factors influencing the education system in Singapore, as well as to identify the educational system architecture in Singapore, and also to identify the educational system operations in Singapore, in order to make recommendations and lessons to develop the Egyptian educational system .

The current research depends upon Mohelman theoretical model, its concept focuses on the need for the educational system analysis in order to be understood, and to identify the long - term factors which are interrelated with each other and affect the system analysis in accordance with the following three components: guides include philosophy , educational values, goals of education, educational policy, plans, and organization includes organizational Structure, and processes includes students admission, curriculum, teaching methods, management, evaluation and teachers preparation .

The research suggested a number of proposals including:

- Expansion and attention to technical and vocational institutes to provide skilled manpower.
- Linking educational system reform strategies with requirements of economic development.
- Empowerment of school leaders so that the school principal is authorized to take all decisions that commensurate with the needs and requirements of the learners and staff at the school.
- Transforming Egyptian universities from traditional universities based on conservation and learning by heart universities to focus on the acquisition of creativity, innovation and critical thinking skills.
- Increasing teachers' salaries annually on the basis of professional development and excellent performance.
- preparing teachers who are able to give the students the skills of critical thinking, the right climate to teach this kind of thinking and its practices.

تحليل النظام التعليمي في جمهورية سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري

إعــداد

د/ عبد العزيز أحمد محمد داود*

المحور الأول ـ الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يمثل التعليم جوهر الإستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، نظرًا لما لمسته تلك الدول من أدوار ملموسة للتعليم في العمليات التنموية الشاملة، بل وإسهاماته الحقيقية في تحقيق أمن الشعوب واستقرارها وتقدمها؛ فالتعليم يمثل أهم روافد تنمية المصادر البشرية، ورفع مستويات تدريبها.

من هذا المنطلق بدأت الدول المتقدمة في تحديث وتطوير نظمها التعليمية؛ لتواكب تلك التغيرات، وينصب هذا التحديث والتطوير على التعليم كمفتاح رئيسيٍّ وأساسيٍّ لعملية التنمية الشاملة؛ مما لفت أنظار الدول النامية الساعية إلى تحقيق قدر مناسب من التنمية إلى دراسة نظم التعليم في تلك الدول، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التطور والتقدم. (جوهر، 2009، ص40).

ويعد نجاح سنغافورة قصة غير عادية، تمت في غضون العقود القليلة الماضية؛ فقد حققت سنغافورة إصلاحات هائلة جعلت منها دولة متقدمة؛ فقد انتقلت من جزيرة فقيرة في مواردها الطبيعية، وسكان معظمهم أميون إلى دولة تتطابق مع معايير الدول الصناعية الأكثر تطورًا في العالم، والفضل يرجع إلى "لى كوان يو" فهو من قادها إلى تحقيق هذا الإصلاح، وكانت سنغافورة لا تمتلك موارد طبيعية تساعدها على تحقيق نمو اقتصادي، ولذا اعتمد في تحقيق المعجزة الاقتصادية على رأس

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد , كلية التربية ـ جامعة كفر الشيخ

المال الحقيقي الذي تمتلكه وهو الإنسان، وذلك من خلال إصلاح نظامها التعليمي الذي يعد أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم بلا نزاع، فقد أيقن أن التعليم يمثل عنصرًا أساسيًّا في تكوين أمة موحدة مكونة من جماعات عرقية ودينية متضاربة (Ng, 2007, PP. 235, 236).

وتقع جزيرة سنغافورة بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ومساحتها لا تتجاوز 647.5 كم^2، وهي من دول جنوب شرق آسيا، وقد واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال في عام 1965م؛ إذ كانت تفتقر إلى الموارد الطبيعية، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها استطاعت أن تحتل مرتبة متقدمة في سلم التنافسية؛ باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم (قنوع، 2008، ص61).

ويتم التخطيط في النظام التعليمي السنغافوري على المستوى الرسمي (الحكومي) من خلال عدد من الأجهزة المتخصصة، التي تقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية والتعليمية والبرامج الملائمة، لإشباع تلك الاحتياجات من وجهة نظر سوق العمل. كما تقوم هذه الأجهزة بصياغة أهداف محددة فيما يتعلق بأعداد ومستويات الباحثين عن عمل، والعاملين المراد تطويرهم، ومجالات التطوير المختلفة، ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على نظام التلمذة المهنية والذي تشارك فيه المؤسسات بصورة كبيرة وفعالة (العلوي، 2006، ص445).

ويعتمد النظام التعليمي في سنغافورة بشكل أساسي على الإدراك المبكر لمدى أهمية تطوير الثروة البشرية، ومدى تأثير ذلك على التقدم الاقتصادي والترابط الاجتماعي؛ لذا فإنه يتم دفع الطلاب بشكل دائم إلى استغلال الفرص التعليمية المتاحة لهم مع التأكيد أن عملية التطوير تعتمد في الأساس على الأداء الجيد (عبد الحافظ، 2012، ص383).

ويوفر النظام التعليمي في سنغافورة فرصًا عديدةً ومتنوعةً لجميع الطلاب؛ لتنمية قدراتهم واهتماماتهم وميولهم، ويتميز بالمرونة الكافية التي تمكن الطلاب من توظيف كامل إمكاناتهم لتحقيقها، وهو ما سيضمن لهم مكانًا في سوق العمل، والذي يعتمد بشكل كبير على أحدث التقنيات التكنولوجية (سالمين، 2008، ص58).

ويعد التعليم الإستراتيجية الرئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة في سنغافورة، فقد كان لاحتياجات البلاد الاقتصادية دور مهم في تحديد سياسة التعليم وأهدافه، حتى أصبح نظام التعليم من أبرز ملامح التقدم الاجتماعي في سنغافورة، ويقف هذا النظام شامخًا متحديًا ذاته، واكتسب شموخه وتطوره من درجات الاهتمام العليا التي يحظى بها على الدوام، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات النوعية العالمية في هذا المجال (Yeoing & Ng, 2009, P. 109).

وقد لفت نظام التعليم في سنغافورة الأنظار؛ حين نجح الطلاب السنغافوريون في بلوغ مراكز متقدمة في مسابقات الرياضيات والعلوم العالمية، وبخاصة أنهم فازوا في مسابقة (TIMSS) للأعوام 1995 و1999 و2003، ولقد حفزت هذه النتائج دولًا عديدة منها الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة أسرار تفوق الطلاب السنغافوريين للاستفادة منها (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2016، ص1). ومما يدعو لإجراء هذا البحث ندرة البحوث التي تناولت نظام التعليم في سنغافورة بصفة عامة، وعلى دراسة الحالة باستخدام نموذج آرثر موهلمان بصفة خاصة.

أسئلة البحث:

الدول الصغيرة تتميز بجودة في النظم التعليمية، وبخاصة إذا كانت من الدول لصيقة الصلة بأسس النمو الاقتصادي والاجتماعي مثل سنغافورة، وهي تدفعنا إلى النظر في نظام التعليم فحصًا وتدقيقًا وفقًا لآليات البحث العلمي؛ للوصول إلى حقائق حول تطور نظام إدارة وتقويم التعليم من المنظور الدولي حتى يمكن الإفادة منها في مصر.

ورغم محاولات الإصلاح في نظام التعليم المصري، إلا أنه يعاني من بعض أوجهه القصور منها (عصفور، 2014، ص3، 4):

– غياب الفلسفة التعليمية الواضحة لإصلاح التعليم.

– عجز الخطط التعليمية عن توجيه التعليم لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق خطط التنمية.

– ارتفاع نسبة الهدر التربوي والمعنوي من خلال تسرب وغياب الطلاب.

ومن جوانب القصور أيضًا (خلاف & عبد العزيز، 2011، ص ص116 ـ 118):

– جمود تنظيم إدارة التعليم، مما ينجم عنه خلل في عمليات الاتصال، وضعف التنسيق بين الأجهزة التعليمية.

– وضع سياسات لا تلقى اتفاقًا، وترتبط غالبًا بواضعها، فهي سياسات أفراد لا سياسات مؤسسات.

– المناخ الإداري السائد داخل المدارس لا يساعد على الابتكار.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحليل النظام التعليمي في سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري، وما الدروس المستفادة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1– ما العوامل طويلة المدى المؤثرة على نظام التعليم في سنغافورة؟

2– ما بنية النظام التعليمي في سنغافورة؟

3– ما عمليات النظام التعليمي في سنغافورة؟

4– ما الدروس المستفادة من التحليل الشامل لنظام التعليم في سنغافورة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1– التعرف على العوامل طويلة المدى المؤثرة على نظام التعليم في سنغافورة.

2– التعرف على بنية النظام التعليمي في سنغافورة.

3– التعرف على عمليات النظام التعليمي في سنغافورة.

4– التوصل إلى توصيات ودروس مستفادة لتطوير النظام التعليمي المصري.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أن هذه الدراسة التحليلية يمكنها تحليل وتفسير الجوانب والصيغ لنظام التعليم في سنغافورة، ودوره في أن تصبح سنغافورة في مقدمة مدن المعرفة في العالم، إذ يعتبر اقتصاد سنغافورة الأول على المستوى العالمي من حيث القدرة الإبداعية. ويركز النظام التعليمي على تطوير العنصر البشري؛ تلبية لحاجات الدولة من القوى العاملة المُتقنَة والماهرة، وهو ما تحتاجه دولة مثل مصر في تطلعها نحو توفير الفرص للعمالة، وإثراء سوق العمل بتخصصات متعددة. كما تؤكد الدراسة قيمة النموذج النظري لآرثر موهلمان كطريقة بحث تفيد في دراسة حالة النظام التعليمي ككل أو واحدة من جزئياته.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على نموذج موهلمان النظري، وتتركز فكرته في ضرورة تحليل النظام التعليمي كي يتم فهمه، ويتيح فرصة التحليل المنظم لكل من الاتجاهات المعاصرة والعوامل طويلة المدى، والتي تترابط مع بعضها وتؤثر في توجيه النظام التربوي وتكوينه وعملياته (moehlman ,1963 ،(pp.4-5 نقلًا عن (بكر، 1998، ص201).

ويوضح موهلمان فكرته في تحليل النظام التعليمي بقوله: إن أي أمة من الأمم يمكن لها أن تعمل على تحسين نظامها التربوي إذا اتبعت طريق تحليل هذا النظام وفق الثلاثة مكونات التالية: الموجهات وتشمل الفلسفة، والقيم، التربوية وأهداف التربية، والسياسة التعليمية، والخطط. والتنظيم ويشمل البناء العام للنظام التعليمي. والعمليات وتشمل قبول الطلاب، والمنهج، والإدارة، وتمويل التعليم، وإعداد المعلمين، وطول العام الدراسي، والإصلاح التعليمي (moehlman ,1963, p.82) نقلًا عن (بكر، 1998، ص ص206– 208).

حدود البحث:

أ – يقتصر البحث الحالي على جمهورية سنغافورة: إذ تعد من النمور الآسيوية الرائدة، واحتلت المستوى الأول في التعليم في دول آسيا وفقًا لتصنيف منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك عام 2015م. وتعد سنغافورة من أكثر الدول استقرارًا ورفاهية، كما أصبحت أهم وأكبر الموانئ التجارية في جنوب شرق آسيا، وأصبحت مدينة عالمية، تؤدي دورًا مهمًّا في الاقتصاد العالمي؛ إذ تعتبر سنغافورة رابع أهم مركز عالمي في العالم، وواحدة من مراكز الاتصالات العالمية الكبرى والرائدة في مجال الإلكترونيات والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات.

ب- يتناول البحث العوامل طويلة المدى من خلال:

الشعب	المكان	الدين	اللغة
الاقتصاد	التركيب الاجتماعي	نظام الحكم	التكنولوجيا

جـ- يقتصر البحث في عرضه لعمليات النظام التعليمي على:

طول العام الدراسي.	إدارة التعليم.
مناهج التعليم.	إعداد المعلم وتدريبه.
قبول الطلاب.	تمويل التعليم.
الإصلاح التعليمي.	

الدراسات السابقة:

يتفق المشتغلون في البحث العلمي على أن البحوث والدراسات السابقة تلقي الضوء على كثير من المعالم التي تفيد الباحث في بحثه، ومن ثم يتناول الباحث فيما يلي الدراسات السابقة، ويقسمها إلى دراسات عربية، وأخرى أجنبية وذلك على النحو التالي:

أولًا ـ الدراسات العربية:

1- "سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر" (السيد & إبراهيم، 2014).

هدفت الدراسة إلى عرض سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين، والتوصل إلى إجراءات مقترحة عن آليات الاستفادة في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. وتم التوصل إلى عدد من الإجراءات تضمنت: آليات مرتبطة بالسياسات الحكومية، وآليات مرتبطة بخلق بيئة داعمة للتعليم الريادي.

2- "تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة في مصر في ضوء الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في بعض الدول" (محمد، 2012).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس الفكرية للإدارة الإلكترونية، والتعرف على واقع الإدارة الالكترونية في مصر، والوقوف على واقع الإدارة الإلكترونية في المدرسة الثانوية العامة في كل من: سنغافورة، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إلى بعض المقترحات التي قد تسهم في تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة في مصر، وكذلك وجود العديد من المشكلات الناجمة عن استخدام الأساليب التقليدية في العمل الإداري.

3- "دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية" (العبيدي، 2012).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات المعرفية في نهضة سنغافورة، والتعرف على ركائز السياسة التعليمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن النهضة السنغافورية حالة متميزة كونها أسست وسط محيط مكتظ ومضطرب، إلا أنها نجحت في سعيها لإدامة عنصر الابتكار.

4- "الوجود العربي ــ الإسلامي في سنغافورة" (العبيدي، 2010).

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقة بين العرب والمسلمين في سنغافورة، وانعكاس ذلك على النظام التعليمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة السنغافورية أوجدت حالة من التسامح

الديني بين الأعراق المختلفة، وقد نجحت في تحقيق نهضة اقتصادية جعلت معدل الدخل الفردي يتفوق على نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

5- "دراسة مقارنة للقيادة التيسيرية في المدارس في نيوزلندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها في مصر" (يعقوب، 2009).

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة القيادة التيسيرية في المدارس، والتعرف على خبرة كل من نيوزلندا وسنغافورة، والتوصل إلى مقترحات لتفعيل القيادة التيسيرية في المدارس المصرية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. وتوصلت إلى ضرورة توجيه التعليم لتحقيق مصالح الدولة، والاهتمام بالقيادات المدرسية والبحث عن الأساليب القيادية الأكثر فعالية.

6- "دور التجارة الدولية في تنمية سنغافورة" (ميرزا، 2005).

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل النجاح الاقتصادي في سنغافورة، والتعرف على الدور الذي تؤديه الدولة والحكومة في اقتصاد سنغافورة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن سنغافورة حققت معدل نمو اقتصادي سريع ومرتفع خلال الأربعين عامًا الماضية، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها مثل ظروف الدول النامية.

7- "التجربة التنموية السنغافورية" (الجحيفي، 2004).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية في التجربة السنغافورية، والدروس المستفادة من هذه التجربة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتعليمه وتأهيله؛ إذ استطاعت سنغافورة من خلال الاستثمار الكثيف في تعليم العلوم المتقدمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي تضييق فجوة المعرفة مع الدول المتقدمة.

8- "التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة، التجربة والدروس المستفادة" (عبد العال، 2002).

هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات وفلسفة النظام التعليمي في سنغافورة، وتحديد الدور الذي يقوم به التعليم في تنمية المصادر البشرية، واعتمدت الدراسة

على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في: مرونة النظام التعليمي في سنغافورة، المراجعة المستمرة لفلسفة التعليم، التعاون مع القطاع الخاص، والتوسع في البعثات التعليمية والتدريبية.

9- "نموذج مقترح للتعليم الفني بمحافظة القليوبية في ضوء تجارب بعض الدول" (الفنجري، 1996).

هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة وتطور التعليم في مصر والتعرف على واقع التعليم الفني في مصر، والتعرف على أهم الدروس المستفادة من التعليم الفني في دولتي المقارنة سنغافورة والدنمارك. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن أن تحدث تنمية في أي نشاط دون تكامل وترابط العنصر البشري والمادي، وتحول العالم من النظم المغلقة إلى النظم المفتوحة بما تفرضه من تداخل الحدود بين مختلف المجالات والمستويات.

ثانيًا ـ الدراسات الأجنبية:

1-" السعي نحو التنافسية العالمية: تعزيز الابتكار وجامعات ريادة الأعمال في سنغافورة" (Mok , 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السنغافورية في العقدين الماضيين، وكذلك دور الجامعات في عمليات الإصلاح. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى تفرد النموذج السنغافوري في مجال العمل المشترك مع الجامعات، والذي يكمن في خلق روح الابتكار وريادة الأعمال، وذلك من خلال اشتراكها في مجال الصناعة، وذلك العمل أدى إلى جذب الشركات متعددة الجنسيات.

2- "إدارة الجودة الأكاديمية في إعداد المعلم: وجهة نظر سنغافورية"

(Chong, 2014)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة الجودة في تطوير برامج إعداد المعلم، والتعرف على الأسس المفاهيمية لإطار إدارة الجودة الأكاديمية وكذلك التعرف على الجوانب التي تسهم في تقويم جودة إعداد المعلم، واعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التحسين المستمر للمعلمين وتصميم البرامج وتنفيذها، وأن نجاح نظام التعليم السنغافوري يعتمد على جودة المعلمين.

3- "القيادة التربوية في سنغافورة" (Dimmock & Tan, 2013):

تهدف الدراسة إلى التعرف على ممارسات القيادة المدرسية التي ساهمت في دعم المبادرات التربوية، والتي أسهمت في نجاح التعليم في سنغافورة بالإضافة إلى العوامل الثقافية والاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج النقدي، وتوصلت الدراسة إلى أن المدارس تتبع قيادة المدرسة الأبوية؛ وهي شكل من أشكال القيادة التي تبنتها الكونفوشيوسية، وأن القيادة المدرسية تأتي في المرتبة الثانية بعد التدريس في التأثير على نتائج تعلم الطلاب.

4- "تطور وطبيعة المحاسبية المدرسية في نظام التعليم السنغافوري" (Ng, 2010).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور المحاسبية المدرسية في النظام التعليمي السنغافوري، والتعرف على التحديات التي تواجه المدرسة في سنغافورة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبية المدرسية مرت بثلاث مراحل في سنغافورة: المرحلة الأولى من عام 1960م إلى عام 1970م من خلال قسم التفتيش؛ واتسمت هذه المرحلة بالمحاسبية الصارمة والحازمة، والمرحلة الثانية من عام 1970 إلى عام 1990م وعرفت بالمحاسبية المحلية، والمرحلة الثالثة من عام 1990م وحتى الآن وعرفت بالتنوع والابتكار.

5- "مناهج التربية الاجتماعية في المرحلة الابتدائية في هونج كونج وسنغافورة، دراسة مقارنة" (Yaulo, 2010)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مناهج التربية الاجتماعية في المرحلة الابتدائية في كل من سنغافورة وهونج كونج من حيث: السياسات والممارسات، والقيم، والمواءمة من الأولويات الوطنية والمواطنة، واتبعت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالفرد هو الأساس في هونج كونج أما في سنغافورة تعد

الجماعية هي الشغل الشاغل لتعزيز اللحمة الوطنية، والمنهج في كل من هونج كونج وسنغافورة يميل إلى التفكير الناقد.

6- "دراسة مقارنة لنموذج التميز المدرسي في سنغافورة والإدارة الذاتية للمدرسة في هونج كونج" (Ng & Chan, 2008).

تهدف الدراسة إلى التعرف على نموذج مدارس التميز في سنغافورة، والتعرف على نموذج الإدارة الذاتية للمدرسة في هونج كونج، والتحديات التي تواجه سنغافورة وهونج كونج نحو التحول إلى اللا مركزية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إلى أن اللا مركزية في نظام التعليم السنغافوري لغرض تعزيز المرونة والابتكار، والمركزية هي لضمان أن المدارس مسئولة عن التعليم الجيد، واللا مركزية لهونج كونج لتحقيق الكفاءة في ممارسة الحكم الذاتي للمدرسة، والمركزية من أجل السيطرة الإستراتيجية.

7- "قصة مدينتين: مقارنة سياسات وإصلاحات التعليم العالي في هونج كونج وسنغافورة" (Lee, 2002)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغييرات والإصلاحات في سياسة التعليم العالي في كل من هونج كونج وسنغافورة، والتعرف على أثر هذه السياسات ومبادرات الإصلاح في الجامعات، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن ضمان الجودة يعد أهم محاور إصلاح التعليم العالي، والحكم الذاتي للجامعات، وأن تكون سياسة التعليم أكثر وضوحًا؛ لتعزيز كفاءة الجامعات، وإعادة هيكلة العلاقة بين الجامعات والحكومة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة المرتبطة بنظام التعليم في سنغافورة، يمكن الخروج بعدد من المؤشرات التي قد تمثل نقطة انطلاق للبحث الحالي، وهي على النحو التالي:

– أخذت سنغافورة في إصلاح التعليم بنموذج التميز المدرسي، حيث تكون المسئولية والتحكم في التطوير على عاتق المدارس وبالتالي تقل المركزية.

– النظام التعليمي السنغافوري يعد أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم.

– يحصل الطلاب السنغافوريون دائمًا على أولى المراتب في المنافسات العالمية في العلوم والرياضيات.

– اهتمت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة بتجهيز المدارس بأجهزة الحاسوب الثابتة والمحمولة.

– أوضحت الدراسات السابقة أن نظام التعليم في سنغافورة يعد من أنظمة التعليم التي تستحق الدراسة والتحليل؛ للوقوف على العوامل التي جعلته يكتسب مكانة مرموقة بين نظم التعليم العالمية.

– يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في محاولته تحليل النظام التعليمي في سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري، والدروس المستفادة من نظام التعليم السنغافوري في إصلاح نظام التعليم المصري.

خطوات السير في البحث:

بناءً على المنهج المستخدم، تتمثل خطوات البحث الحالي فيما يلي:

– الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث.

– الخطوة الثانية: الشخصية القومية السنغافورية.

– الخطوة الثالثة: تحليل مكونات نظام التعليم في سنغافورة.

– الخطوة الرابعة: الإفادة من دراسة وتحليل نظام التعليم في سنغافورة.

المحور الثاني: الشخصية القومية السنغافورية

أدت الشخصية القومية السنغافورية، كما تحددها منهجية التربية المقارنة في تحليلها لنظام التعليم في سنغافورة، إلى النظر في الأصول التي تقف خلف بناء هذه الشخصية القومية والقوى المؤثرة فيها. فقد تحولت سنغافورة من جزيرة يسكنها الفقراء إلى دولة حديثة متطورة تطبق أحدث السياسات الاقتصادية، وتغرس قيم الواجب والتسامح الديني، وأصبحت أهم مركز تجاري ومالي في آسيا (حمزة، 2007، ص52).

ويتناول مدخل التحليل الثقافي هنا عددًا من العوامل الثقافية المؤثرة في تكوين الشخصية القومية والنظام التعليمي في سنغافورة وفقًا للنموذج الذي وضعه موهلمان بتحديد عدد من العوامل طويلة المدى، والتي بدراستها يمكن الكشف عن طبيعة وخصائص النظام التربوي العام في المجتمع، ومن هذه العوامل ما يلي:

أولًا ـ المكان:

تقع جمهورية سنغافورة على المحيط الهندي، على جزيرة في جنوب شرق آسيا، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايو، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهار وعن جزر رياو الإندونيسية مضيق سنغافورة. وتقع بين خطي عرض 1.09 و1.29 شمالًا وبين خطي طول 103 و109 شرقًا، وتتألف جمهورية سنغافورة من جزيرة سنغافورة وبعض الجزر الصغيرة الواقعة في المضايق البحرية المجاورة لها والبالغ عددها 63 جزيرة (Guo, 2015, P. 13).

تبلغ مساحة سنغافورة 647.5 كم^2، ويستخدم حوالي 49.2% منها في أغراض السكن والتجارة والصناعة و1.4% في أغراض الزراعة، أما النسبة الباقية فتتكون من الغابات والمناطق الأخرى غير السكنية. ويبلغ طولها بين الشرق والغرب 42 كم، وعرضها بين الشمال والجنوب 22 كم (جودة، 1997، ص304).

وعرفها العرب قديمًا باسمها الحالي، أثناء رحلاتهم التجارية إلى الشرق الأقصى، وبعد توقف السفن الشراعية ظهرت أهميتها كميناء للسفن التجارية في القرن التاسع عشر، فأصبحت ميناءً عالميًا منذ عام 1819م ودعم وظيفتها تصدير قصدير الملايو ومطاطها (Wikipedia, 2016, P. 10).

وتشرف سنغافورة على مضيق ملقا الواقع بين الملايو وسومطرة، ومن ثم أصبحت من أهم الموانئ التجارية كميناء للشحن والتفريغ في جنوب شرقي آسيا. وقد استغلت سنغافورة موقعها الاستراتيجي في جنوب شرقي آسيا على الطريق البحري الذي يربط بين أوروبا والهند من ناحية، ودول الشرق الأقصى من ناحية أخرى عبر مضيق ملقا، في القيام بدور الوسيط التجاري، وتقديم جميع الخدمات للسفن العابرة والدول المجاورة؛ مما جعلها من أهم مراكز الأعمال والتجارة في المنطقة (الزوكة، 2000، ص338).

وتعود فكرة السيطرة على سنغافورة إلى السير توماس ستامفورد رافلز المهندس بوزارة شئون المستعمرات البريطانية، والذي نجح في عام 1819 في إقناع شركة الهند الشرقية باتخاذ سنغافورة كمحطة تجارية؛ إدراكًا منه لأهمية موقعها الإستراتيجي، وفي عام 1936 أصبحت سنغافورة جزءًا من مستعمرة الملايو البريطانية، وخلال الحرب العالمية الثانية احتلت القوات اليابانية الجزيرة وأطلقت عليها اسم (شونان)، وبعد أن أعيد تحرير سنغافورة من الاحتلال الياباني أصبحت مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني، وفي عام 1959 حصلت على الحكم الذاتي وعين "لي كوان يو" رئيسًا للوزراء، وفي عهده انضمت سنغافورة تحت لواء الاتحاد الفيدرالي الذي تم بينها وبين الملايو في سبتمبر 1963، إلا أنها انفصلت عن اتحاد ماليزيا وحصلت على استقلالها بعد ذلك بعامين؛ إذ أعلنت جمهورية سنغافورة المستقلة يرأسها رئيس الدولة (Koh, 2015, PP. 9, 10).

وأرض سنغافورة منخفضة السطح بوجه عام، إلا أن بعض التلال تنتشر في الشمال الغربي، وأعلى قممها لا تتجاوز 177 مترًا وتنتشر في الجنوب الشرقي، وتنحدر من تلالها بعض المجاري الصغيرة نحو الجنوب الشرقي، ولا تزال غابات المنجروف تغطي كثيرًا من سواحلها وتغطي الغابات الاستوائية بعض تلالها. ومناخ سنغافورة استوائي رطب، ويتميز بأن درجة الحرارة شبه ثابتة طوال السنة؛ نظرًا لقربها من خط الاستواء، ونسبة رطوبة عالية. وأزيلت مساحات كبيرة من غاباتها وحلت الزراعة محلها، وتحولت أرض الجزيرة إلى مزارع للمطاط وجوز الهند والفواكه

المدارية. وعاصمة البلاد سنغافورة وتوجد في وسط الساحل الجنوبي، وتضم معظم سكان الجزيرة (الزوكة، 2000، ص ص342، 343).

وأهم ما يميز تضاريس سنغافورة أنها غير مستوية السطح، وتنتشر فيها التلال المنخفضة. وتتكون المنطقة الوسطى من صخور بلورية، أما في الغرب فتوجد الصخور الصلبة والرملية، وتنتشر الوديان الخصبة الغنية بالطمي في المناطق القريبة من سواحل الجزيرة (فوزي & وآخرون، 1962، ص8).

ولتميز موقع سنغافورة الإستراتيجي، وما يحيط بها من العديد من الدول الكبيرة بالنسبة للتجارة العالمية، كانت الخدمات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي للموانئ، مثل: خدمات صيانة السفن، والنقل، والتخزين، والشحن، والتمويل، والتأمين، والتجارة العابرة ذات وزن نسبي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (العيسوي & وآخرون، 1992، ص126).

ثانيًا ـ الشعب:

بلغ عدد سكان سنغافورة سنة 2014م بنحو 5.469.700 نسمة، وهي من الدول ذات الكثافة السكانية العالية في العالم، إذ تبلغ الكثافة السكانية 6112 نسمة في الكيلو متر المربع، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي في نهاية الثمانينيات 1.9%، وتعتبر هذه الزيادة أقل بكثير مما كانت عليه في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين الميلادي عندما كانت نسبة المواليد السنوية تتعدى 4%، وهي من أعلى النسب في العالم (Wikipedia, 2016, P. 13).

ويضم الشعب السنغافوري مجموعة من الجنسيات خلطت في بوتقة واحدة ليصبح الكل في واحد. فالأغلبية من الصينيين القادمين من اثني عشر إقليمًا من أقاليم الصين الأم ويشكلون نسبة 76.3% من السكان، أما الباقون فمن الملايويين ويشكلون 15%، والتاميليين من جنوب الهند ويمثلون 6.4%، ثم الأوروبيين واليمنيين من أبناء الخليج ويمثلون 2.3% (العبيدي، 2012، ص202).

وهذا المزيج الغريب من الأعراق يشكل الآن شعبًا واحدًا، يتمسك بوطنه الجديد، ولا يستشعر أحد منهم غرابة من الاختلافات العرقية أو اللونية أو اللغوية بينهم، ولا

يهتمون بالاختلافات العقائدية بين بوذيين وهندوس وكونفوشيوسيين ومسلمين ومسيحيين، بل يعرفون كيف يتعايشون بتآلف مع كل القادمين على بلادهم من سياح وتجار وعلماء ومهندسين وعمال (مظهر، 1997، ص97).

ويتركز نحو 75% من سكان الدولة في مدينة وميناء سنغافورة، والواقع في النطاق الجنوبي من الجزيرة، والذي تربو مساحته على 35 كم^2، مما يعكس تمركز السكان في نطاق محدود من مساحة الدولة. ومعظم سكان الجزيرة الرئيسية "سنغافورة" من المهاجرين من الدول المجاورة مثل الصين وماليزيا وإندونيسيا والهند والذين قدموا إليها في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين (الكيالي & وآخرون، 1993، ص242).

ويتميز التركيب العمري والنوعي للسكان بالحيوية والنشاط؛ إذ يقع أغلب السكان في المرحلة العمرية بين 15 ـ 54 عامًا، وهي سن القدرة على العمل والنشاط، ولا يتجاوز عدد من تخطى سن العمل أكثر من 6.95% وهي تعادل نصف عدد السكان تحت 15 عام، والجدول التالي يوضح التركيب العمري والنوعي للسكان (World Sites Atlas, 2015, P.1).

جدول (1): يوضح التركيب العمري والنوعي للسكان لعام 2015.

الفئة العمرية	النسبة	عدد الذكور	عدد الإناث
(0 ـ 14) عامًا	%13.6	374321	376745
(15 ـ 24) عامًا	%18.2	501450	503654
(25 ـ 54) عامًا	%50.1	1283198	1483599
(55 ـ 64) عامًا	%11.5	315445	319648

65 عامًا فما فوق	%6.95	190150	194350

ويتضح من الجدول السابق، أن عدد المواليد من الإناث أكبر من عدد مواليد الذكور، وأن حوالي 50% من عدد السكان يقع في الفئة العمرية بين (25–54)؛ وهي المرحلة التي تتميز بالقدرة على العطاء والعمل وبذل الجهد، ولذا كان من الضروري الاهتمام بالعنصر البشري؛ لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات كافة.

ويبلغ معدل النمو السكاني 1.135% سنويًّا، ومتوسط العمر 82.14%، والعمر المتوقع 76 عامًا للرجال، 80 عامًا للنساء، والكثافة السكانية في سنغافورة تعد من أعلى الكثافات السكانية في العالم، فقد ارتفعت من 3.540 نسمة/ كم^2 عام 1970 إلى 3.910 نسمة/ كم^2 عام 1980 إلى 4.770 نسمة/ كم^2 عام 1990م، إلى 5.903 نسمة/ كم^2 عام 2003، إلى 6.489 نسمة/ كم^2 عام 2007م (شون، 2009، ص ص10، 11).

وهو معدل مرتفع بالنسبة لأي مكان في العالم، ويرجع ذلك إلى الزيادة الخارجية عن طريق هجرات العمال من الهند والصين وباكستان إلى سنغافورة، رغم ما اتخذته حكومة سنغافورة من قواعد صارمة نحو قبول مهاجرين جدد (أبو العينين، 1984، ص449).

وتستثمر الحكومة بشكل مكثف، دون وجود موارد طبيعية، في نماء مواطنيها وتشجع سكانها على العمل بشكل جاد والتوافق مع التغيرات الحاصلة في البيئة العالمية. وتعتبر هذه الفلسفة سائدة وهي تكمن في أساس نهج سنغافورة إزاء التنمية الوطنية.

ثالثًا ـ الدين:

يعتبر المجتمع السنغافوري مجتمعًا متعدد الأعراق: (الملاوي، والهندي، والصيني) ومتعدد الأديان: (الإسلام، والهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية، والطاوية، والمسيحية). وعلى الرغم من أن سنغافورة دولة علمانية، إلا أنها تسمح بحرية ممارسة الأديان (الجرف، 2004، ص639).

وتعتبر سنغافورة بلدًا متعدد الديانات بسبب الخليط العرقي المتواجد فيه، وتقر الدولة في سنغافورة بحرية الاعتقاد وفصل الدين عن الدولة، ويشكل الدين ركنًا أساسيًّا من أركان المجتمع السنغافوري، فكفل الدستور مبدأ حرية العبادة، مما أوجد حالة من التسامح الديني بين الأعراق المختلفة، ولقد حمل المهاجرون عقائدهم معهم، ولذا يمكن القول: إن جميع الأديان تكاد تكون ممثلة في سنغافورة؛ إذ تمثل البوذية والطاوية وهما ديانتان صينيتان تقليديتان ما نسبته 42.5% و8% على التوالي، والمسيحية 14.6% (الكاثوليكية، والبروتستانتية، والإنجيلية)، والهندوسية 4%، وأديان أخرى 1.6%. كما توجد معابد يهودية وسيخية، وتبلغ نسبة المسلمين 14.9% من مجموع السكان (العبيدي، 2010، ص177).

والمعابد البوذية منتشرة في كل مكان، وهي تقع وسط المباني القديمة، داخل الحي الصيني وكل أنحاء سنغافورة. ويرجع أقدم معبد إلى عام 1841م فقد بناه مهاجر صيني ليقدم الشكر للآلهة لوصوله وصحبه سالمين من بر الصين، والناس يدخلون المعبد فيركعون على ركبهم في صلاة قصيرة وهم يشعلون أعواد البخور ليغرسوها أمام تمثال بوذا (مظهر، 1997، ص103).

والحي الهندي القديم لا يزال على حاله، صورة طبق الأصل مما تشاهده في الشوارع الخلفية في بومباي، فهو يمثل الهند الصغرى بكل تقاليد شعوبها وعقائدها ومعابدها وثقافاتها وأزيائها وتجارتها وصناعتها وبخورها وعطورها، وحتى رائحتها النفاذة العبقة بالكاري والبهارات. وكلما اقتربت من معبد من المعابد الهندوسية ستجد زخمًا من دكاكين بيع الشموع وأعواد الشموع وأعواد البخور وتماثيل الآلهة وهياكل القرابين والأرز الملفوف في أوراق المانجو وكل ما يرتبط بالعبادات من الصور والأضحيات (مظهر، 1997، ص ص106 ـ 107).

وتعتبر المسيحية من الأديان حديثة العهد في سنغافورة، ومع ذلك فهي تعتبر من الأديان الأربع الرئيسية فيها. وقد زار سنغافورة كل من الأم تريزا عام 1985 والبابا يوحنا بولس الثاني عام 1986م، ويوجد تنوع طائفي داخل التركيبة المسيحية في سنغافورة، إذ يوجد أتباع للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وكذلك لمختلف الطوائف البروتستانتية مع أقلية من الكنيسة الأرثوذكسية، كما يوجد بعض الأرمن، وتعتبر

الكنيسة الأرمينية في سنغافورة أقدم كنيسة وتعود لعام 1836، وفي عام 1972 حظرت الحكومة طائفة شهود يهوه بسبب رفض معتنقيها أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، مما يجعلها غير مشروعة (U.S. Department of State, 2002, P. 1).

ويشكل الإسلام حوالي 14.6% وأغلب مسلمي سنغافورة ترجع أصولهم إلى الملايو وتربطهم بأهل ماليزيا صلات وثيقة (ثقافية وعرقية وأحيانًا عائلية)، لكن توجد نسبة لا يستهان بها منهم تنحدر من أصول عربية من جميع بقاع الشرق الأوسط وبخاصة اليمن، إضافة إلى المسلمين الذين أتى أجدادهم من الهند وباكستان (مارتينيز، 2006، ص331).

وتؤمن الحكومة السنغافورية بالدور الذي يساهم به الدين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل السكان ذات الأديان المتعددة، وتسمح الحكومة بالتعبير عن المعتقدات والعبادات الدينية، والإسلام يعتبر الدين الوحيد في سنغافورة الذي حظي بمجلس خاص مفوض بقانون برلماني هو المجلس الإسلامي السنغافوري الذي يقوم بالإشراف على المباني الإسلامية، وهو السلطة الدينية العليا، ويستشيرها رئيس الجمهورية في الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي (شون، 2009، ص13).

وتعتبر سنغافورة بلدًا متعدد الديانات بسبب الخليط العرقي المتواجد فيه، وتقر الدولة بحرية التعبير عن المعتقدات والعبادات الدينية. وجعلت الأعياد الدينية عطلًا رسمية للحكومة، وأنشأت إدارة خاصة مهمتها مكافحة العنصرية، ونجد الهلال ـ وهو شعار خاص بالمسلمين ـ موجودًا في العلم السنغافوري رغم أن معظم السكان من أصول صينية ويعتنقون البوذية، إضافة إلى أن الحكومة تسمح للمساجد برفع الأذان رغم أن نسبة المسلمين لا تتجاوز 15% من نسبة السكان (البلوي، 2007، ص77).

ومما سبق، تتميز سنغافورة بحرية إقامة الشعائر لجميع الأديان، ولا يوجد دين رسمي للدولة، فالصينيون يعتنقون البوذية، في حين يعتنق المالاويون والباكستانيون الإسلام، وأما الهنود فيعتنقون الهندوسية. ويضمن دستور سنغافورة لكل الأجناس المتعددة من شعبها حرية العبادة طالما تؤدى في جوٍّ من التسامح والاحترام بين

الأديان. والإسلام هو الدين الوحيد في سنغافورة الذي امتاز بالحصول على هيئة دينية لها سلطات ووظائف معينة.

رابعًا ـ نظام الحكم:

ضُمت سنغافورة إلى المستعمرات البريطانية في عام 1867م، وأصبحت تابعة للتاج البريطاني، وقد ارتكز نموها الاقتصادي على إنتاج القصدير والمطاط، وفي عام 1938 انتهى العمل من إقامة قاعدة بحرية بريطانية على أراضيها (الشيخ، 2001، ص107).

وظلت سنغافورة مستعمرة بريطانية طوال 140 سنة تقريبًا قبل أن تُمنَح الاستقلال في عام 1959م، وبعدها انضمت مع اتحاد ماليزيا لفترة قصيرة قبل أن تصبح دولة مستقلة تمامًا وذات سيادة في أغسطس عام 1965م، وفي سبتمبر 1965م انضمت سنغافورة إلى الأمم المتحدة، وفي ديسمبر 1965 أصبحت جمهورية سنغافورة، وانتخب البرلمان يوسف بن إسحق كأول رئيس لجمهورية سنغافورة (الزوكة، 1992، ص342).

ويأخذ النظام السياسي في سنغافورة بالتعدد الحزبي، حيث يوجد 23 حزبًا وتنظيمًا سياسيًّا أبرزها الحركة الإسلامية في سنغافورة، والجبهة السنغافورية المتحدة، والحزب القومي الموحد، وحزب العمل الشعبي، وهو الحزب الحاكم في البلاد منذ عام1959م.

ويوجد في سنغافورة سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، ويقوم بمهمة التشريع مجلس تشريعي واحد ومدة دورته خمس سنوات (سليم & وآخرون، 2003، ص256).

ومنذ استقلال سنغافورة في عام 1965م، وأصبح واجب حزب العمل الشعبي الحاكم هو الحفاظ على استقلال سنغافورة، وكيفية الحفاظ على حقوق الجماعات العرقية المختلفة في مجتمع شديد التنوع، وسنغافورة جمهورية ذات نظام برلماني للحكم، وقد دونت دستورًا ينص على الأجهزة الأساسية الثلاثة للدولة وهي: الجهاز التنفيذي، والجهاز التشريعي، والجهاز القضائي (إيشيى، 2006، ص337).

وتعد السلطة القضائية مستقلة تمامًا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحمي هذا الاستقلال دستور البلاد، وتتوزع السلطة القضائية بين المحكمة الدستورية والمحاكم الفرعية (سليم وآخرون، 2003، ص257).

وتعد سنغافورة دولة مركزية، وهي تنقسم إلى خمس مناطق رئيسية، وهي: منطقة شمال شرق، ومنطقة شمال غرب، ومنطقة جنوب شرق، ومنطقة جنوب غرب، ومنطقة وسط سنغافورة. ويرجع ذلك التقسيم الإداري إلى رغبة الحكومة في سنغافورة إلى التغلغل في الدولة والتوصل إلى معرفة حاجات المجتمع في أراضيها كافة وتلبيتها، ويرأس كل منطقة عمدة، إلى جانب مجالس التنمية المجتمعية التي تعمل كإدارة محلية. كما تضم هذه المناطق مستوى آخر من العمل على المستوى المحلي وهي البلديات والتي يصل عددها إلى 16 بلدية يقيم على كل منها مجلس محلي تنفيذي (عمار، 2016، ص14).

ويُعتبر البرلمان مكونًا من مجلس واحد وهو يتألف من الأعضاء من الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد ودوائر انتخابية ذات التمثيل الجماعي وأعضاء معينين، ويضم البرلمان 84 عضوًا ينتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر ومدة خدمتهم 5 سنوات، ويوجد 14 عضوًا من دوائر انتخابية ذات تمثيل جماعي، و9 من دوائر انتخابية ذات تمثيل العضو الواحد. ونظرًا لأن سنغافورة بلد متعدد العناصر، فتقترح الدوائر الانتخابية ذات التمثيل الجماعي ثلاثة إلى ستة مرشحين من المعارضة لضمان أن يتم تمثيل عناصر الأقليات، ويقوم بتعيين أعضاء البرلمان من غير الدوائر رئيس جمهورية سنغافورة وذلك بناءً على توصية لجنة مختارة خاصة تابعة للبرلمان يرأسها رئيس البرلمان، والأعضاء المعينون ليست لهم صلة بأي أحزاب سياسية (سليم، وآخرون، 2003، ص256).

ولرئيس الجمهورية الحق في تعيين تسعة أفراد من بينهم سيدتان ولمدة عامين، على أن يتمتعوا بكل الصلاحيات عدا التصويت، وفيما يتعلق برئيس البرلمان فإنه قد ينتخب من داخل البرلمان أو يعين من خارجه (ربيع & وآخرون، 1991، ص1211).

وينص الدستور على تعيين حتى ثلاثة أعضاء بغير دوائر انتخابية في البرلمان، وهؤلاء الأعضاء المعينون بغير دوائر انتخابية هم أفراد من الأحزاب السياسية المعارضة، وهذا يكفل أن تمثل في البرلمان آراء أخرى غير آراء الحكومة (شون، 2009، ص14).

وذلك فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي تحكم عمل النظام السياسي الحاكم في سنغافورة أما ما يخص الاستقرار السياسي فكما سبق الإشارة، سنغافورة دولة متعددة الأقليات والأديان، فهي تتضمن ثلاث أقليات رئيسية، هي: الصينيون، والملايو، والهنود إلى جانب العديد من الأجانب الذي يقيمون، ويعملون في سنغافورة. ومن ناحية أخرى، يُشكل الطاويين والبوداهيست 51% من السكان، بينما يشكل المسيحيون 15 %، والهندوس 4%، والباقي من السكان لديه ديانات أخرى أو ملحدون. وقد عانت سنغافورة حالة من عدم الاستقرار في الخمسينيات والستينيات؛ نتيجة ظهور عدد كبير من حركات الشغب بين هذه الأقليات والجماعات، نتيجة للاختلافات التي أثارت الفتنة، وأدت إلى زعزعة الاستقرار، إذ تريد كل جماعة الحفاظ على هويتها وممارسة طقوسها. ونتيجة لهذه المعاناة جاء قانون الحفاظ على الانسجام الديني في عام 1990، ليُمكن الحكومة من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الأفراد الذين يثيروا الفتنة، والقلاقل بين الجماعات الإثنية، والدينية (عمار، 2016، ص7).

وفي هذا السياق كان تأثير هجمات 11 سبتمبر عام 2001 على سنغافورة، وما ارتبط بذلك من اهتمام عالمي بالحرب على الإرهابيين، والتي لا تعد سنغافورة استثناء عنها. خاصة وقد عانت سنغافورة تاريخًا طويلًا من زعزعة الاستقرار سواء داخل حدودها أو مع جيرانها، غير أن الاهتمام الجديد بالتطرف الإسلامي الذي بدأ ظهوره، وما تبعه من تهديد للاستقرار، وبخاصة أن سنغافورة تقع بين إندونيسيا، وماليزيا (وهي دول إسلامية كبرى)، كما يمثل الملايو 60% من السكان، الأمر الذي يهدد بظهور حركات التطرف في سنغافورة. وقد ساعدت هذه التطورات على إكساب الحكومة في سنغافورة سلطات أكبر، بحجة الحفاظ على الاستقرار السياسي

في سنغافورة وبخاصة في ظل هذه التطورات الراهنة (Ooi & Gomez, 2006, P. 4).

وبالنسبة للترتيب الدولي لسنغافورة سياسيًّا نجد أنها احتلت الترتيب الأول من بين (180) دولة بالنسبة لمستوى انطباعات الفساد لعام 2010 وذلك طبقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية، والترتيب (82) من بين (167) دولة في مستوى الديمقراطية وذلك طبقًا لتقرير منظمة الإيكونيميست، والترتيب (133) من بين (175) دولة في حرية الصحافة طبقًا لتقرير مراقبون بلا حدود (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2016، ص7). وهذا يدل على أن الحكومة في سنغافورة أخذت خطوات جادة لمحاربة الفساد، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها أدت إلى الأخذ بالنظام المركزي في الحكم وانخفاض مستوى الديمقراطية وكذلك حرية الصحافة، وبالرغم من هذا لم تتأثر معدلات التنمية؛ حيث احتلت سنغافورة ترتيبًا متقدمًا في معدلات النمو الاقتصادي.

خامسًا ـ اللغة:

حدد (هانز) عامل اللغة ضمن العوامل الطبيعية التي تؤثر في النظم التعليمية تأثيرًا كبيرًا، كما أن (آرثر موهلمان) وضعها ضمن العوامل الأربعة عشر طويلة المدى، التي استخدمها في فهم وتحليل وتفسير آليات عمل وتكون النظام التعليمي، وهي حقيقة أن اللغة: "تكون روح الأمة وحياتها والتاريخ يكون ذاكرة الأمة وشعورها" (فهمي، 1995، ص404).

ووحدة اللغة هي أساس تكوين الأمة وبناء قوميتها، كما تؤدي مع وحدة التاريخ إلى توحيد الثقافة والمشاعر وتعطي مع السيادة السياسية والنوع والعقيدة طابعًا مميزًا للشخصية القومية في أمة من الأمم (بكر، 1999م، ص66).

ومعظم سكان سنغافورة من المهاجرين الذين قدموا من الصين وماليزيا وإندونيسيا والهند في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويمثل الصينيون أكثر من 74.1% من السكان، أما الماليزيون فيمثلون حوالي 13.4%، والهنود 9.2%. أما الباقون فينحدرون أساسًا من أصل أوراسي أي أوروبي آسيوي. وهناك أربع لغات رسمية، هي: الإنجليزية، والصينية (الماندرين)، والماليزية، والتاميلية. وتعتبر اللغة الماليزية هي اللغة القومية في البلاد، أما اللغة الإنجليزية فهي اللغة

الرسمية للمكاتبات الحكومية واللغة الرئيسية في المدارس والكليات. وتصدر الصحف اليومية باللغات الأربع الرسمية وكذلك تبث برامج الإذاعة والتلفاز باللغات الأربع. ويكون التعليم وفقًا لمبدأ ثنائية اللغة؛ إذ يكون التدريس باللغة الإنجليزية إضافة إلى إحدى اللغات المحلية الثلاثة، ولكن التعليم العالي باللغة الإنجليزية فقط (Gopinathan, 2011, P. 2).

حيث لم يعد كافيًا أن يكون المرء على دراية كاملة بلغته الأم، إذ إن هذا الأمر يمثل محو الأمية على المستوى المحلي فقط، وبالتالي ليس كافيًا للوصول إلى مجتمع اقتصادي وصناعي متقدم. فإتقان اللغة الإنجليزية أصبح ضرورة حتمية، إذ أصبحت اللغة الإنجليزية تسيطر على المعاملات التجارية الدولية وعالم المال والاتصالات، ووسائل تبادل المعلومات التكنولوجية والأفكار.

والرباط الرئيسي الذي يربط بين هؤلاء القادمين من مختلف المقاطعات هو لغة الماندرين، والتي درسها الجميع في المدارس وتفاهموا بها في المتاجر والمزارع ومقاهي الشاي، وكان لا بد مع مرور السنين أن يتلاحموا ويتحدوا ويمتزج الجميع في البوتقة لينتج المزيج الثقافي والاجتماعي الذي يشكل المجتمع السنغافوري. ولعل ما جمعهم في هذه البوتقة الواحدة هو الرغبة في تعويض أنفسهم عن أوطانهم التي فقدوها بالعثور على مواطنة جديدة ينتسبون إليها، تحت ظل وطن جديد هو سنغافورة. والذي زاد في الإحساس بالانتماء هو أن القادمين الأوائل كان أغلبهم من الرجال مع أقلية من النساء، فكانت أن تمت زيجات مع الفتيات الملاويات أدت مع مر السنين إلى تدعيم الرابطة الثقافية الموحدة بين المجتمع (مظهر، 1997، ص ص98، 99).

وقد اتخذت سنغافورة خطوة كان لها أثر بالغ في توحيد لغة البلاد، فقد كانت تعاني كثيرًا من تعدد اللكنات الصينية، ووجود ثلاث لغات رسمية أخرى في البلاد إلى جانب اللغة الصينية. وقد فرضت على المدارس مهما كانت لغة الدراسة فيها أن تتبع نظامًا تعليميًّا باللغة الإنجليزية، على أن تكون اللغة الثانية فيها واحدة من اللغات الرسمية الأربع، وأسهم ذلك إلى حد كبير في نزع فتيل العصبيات العرقية.

وتعتبر الازدواجية اللغوية من الملامح المهمة لنظام التعليم في سنغافورة فجميع الطلاب يتعلمون باللغة الإنجليزية واللغة الأم الرسمية الأخرى، وتهدف سياسة الازدواجية اللغوية إلى تسليح الطلاب بالكفاءات اللغوية التي تتيح لهم التواصل مع الحضارات الشرقية والغربية، وتنمية منظوراتهم الكونية، كما تهدف من ناحية أخرى إلى مساعدة الطلاب على تقدير ثقافاتهم المحلية وتراثهم عندما يتصلون بغيرهم من ثقافات أخرى (حجي، 2012، ص457).

ونتيجة لإتقان شعب سنغافورة وقوة العمل اللغة الإنجليزية، فإنهم قادرون على الاستفادة من أحدث البرمجيات التي يتم التوصل إليها في العالم، و80% من محتوى شبكة الإنترنت مكتوب باللغة الإنجليزية.

سادسًا ـ الاقتصاد:

تقع جمهورية سنغافورة في جنوب شرق آسيا في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي، ولموقعها الجغرافي الفريد أصبحت من أهم الموانئ التجارية في جنوب شرق آسيا؛ إذ تعد رابع أهم مركز مالي في العالم، وذلك لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي أوروبا من جهة وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى (العنانبة، 2014، ص4).

وقد أيقنت سنغافورة أنها لا تمتلك أي موارد طبيعية تساعدها على تحقيق نموها الاقتصادي، فهي دولة في مدينة واحدة مع جزر صغيرة جدًّا من جوانبها، فاختارت أن تركز على رأس المال الحقيقي الذي تملكه، والذي اعتمدت عليه في تحقيق معجزتها الاقتصادية، وهو رأس المال البشري (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2016، ص1).

وبدأت سنغافورة منذ أواخر الستينيات الأخذ بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، غير أنه سرعان ما تبين عدم إمكانية نجاحها؛ نظرًا لصغر السوق، ومن ثم كان توجه اقتصاد سنغافورة إلى التصدير توجهًا إجباريًّا باعتباره الخيار الوحيد للنمو السريع، فقد قامت الحكومة بالتوجه إلى إستراتيجية تصدير العمالة الكثيفة الموجهة للتصنيع إبان الستينيّات والسبعينيّات، وقد ساعد على ذلك ظروف العولمة، وبخاصة عندما بدأت صناعات أمريكية وأوروبية كبرى البحث عن مواقع إنتاج قليلة التكلفة،

وتكفل تشغيل عمالة كثيفة، الأمر الذي ارتبط ببداية فترة العولمة، وما ارتبط بها من سياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل (عبد الفضيل، 2000، ص36).

وتمتلك سنغافورة تاسع أعلى احتياطي في العالم، كما تعتبر من النمور الآسيوية الرائدة، وتعد واحدة من أكثر الاقتصاديات انفتاحًا في العالم، وهي أسرع دولة في إنعاش اقتصادها بنمو وصل إلى 17.9% عبر التركيز على زيادة الإنتاجية من خلال تعزيز المهارات والابتكار والنمو على الصعيد العالمي (Djalal, 2015, P. 23).

وأصبحت الميزة التنافسية لاقتصاد سنغافورة تعتمد بصورة كبيرة في قدرة الحكومة على توفير تكاليف العمالة، وتحقيق الاستقرار السياسي، إلى جانب الموقع الجغرافي. ورغم أن سنغافورة فقدت ميزتها التنافسية نسبيًا عبر كونها محل جذب استثمار الصناعات قليلة التكلفة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، بسبب توافر مواقع إنتاج منخفضة التكلفة في عدد كبير من دول العالم، وبخاصة في الدول الآسيوية المجاورة؛ مما جاء بنتائج عكسية على تطبيق إستراتيجية الدولة التي تعتمد على تكلفة منخفضة للعمالة، والتي تم اتباعها منذ الاستقلال (عمار، 2016، ص8).

وفي أواخر السبعينيات قامت الحكومة بإعادة النظر في إستراتيجياتها الوطنية بهدف استعادة المنافسة في الاقتصاد العالمي، فقد قدمت خدمات صناعية وتجارية، وذلك على النحو التالي (قنوع، 2008، ص61):

* بادرت الحكومة بإعادة بناء الهيكل الصناعي، من خلال تحديث إنتاجية العمال، والارتقاء بمهاراتهم؛ بهدف جذب الاستثمارات، وقد حققت هذه الإستراتيجية نجاحًا ملحوظًا، فقد أصبحت سنغافورة موقع جذب للشركات العالمية الكبرى في تصنيع الكمبيوتر والكيماويات.
* إيجاد فرص عمل جديدة في مجال الصناعات التحويلية.
* تطوير وتحسين المصادر البشرية.

* التوجه نحو السوق الحر وفتح مجالات متعددة للاستثمارات الأجنبية.

* التركيز القوى على التعليم، بما في ذلك التعليم الفني؛ إذ يتم التركيز بشكل كبير على رعاية رأس المال الفكري، وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، بما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة.

وقد اتبعت سنغافورة سياسات مركزية في التنمية، توفر من خلالها الخدمات للمواطنين؛ إذ تتميز بسيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد، ويُساهم المواطنون في وضع الخطط وعمليات التنمية، وقد ركزت القيادة على التنمية البشرية من خلال اتباع السياسات التي تعمل على تحسين الخصائص السكانية من خلال التعليم والتدريب وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية باعتبار أن الإنسان هو محور التنمية (OECD, 2013, P. 8).

ويعتمد الاقتصاد السنغافوري اعتمادًا كبيرًا على الصادرات وبخاصة من الإلكترونيات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات، ووفق تقرير التجارة العالمي 2013 والصادر عن منظمة التجارة العالمية فقد احتلت المرتبة الرابعة عشر في الصادرات والمرتبة الخامسة عشر بالنسبة للواردات على مستوى دول العالم وشكلت صادرات سنغافورة ما نسبته 2.2% من إجمالي صادرات العالم و2% من واردات العالم السلعية (العنانبة، 2014م، ص4).

وقوة سنغافورة الاقتصادية حقيقة لا جدال فيها، فقد استطاع هذا المجتمع ـ الذي كانت تهيمن عليه العصبيات العرقية ـ أن يصبح واحدًا من أكثر مجتمعات العالم استقرارًا؛ فقد قدمت سنغافورة للعالم نموذجًا للاستثمار التنموي لمكونات عرقية وثقافية متباينة، وأن نجاحها على هذا الصعيد هو سر نجاحاتها. ومن أجل تعزيز الوحدة الوطنية ونشر الحقوق الأساسية لجميع الأعراق التي تشكل مجتمعًا متعدد الهويات إذ لا بد أن يشعر الفرد أن جميع المواطنين متساوون بغض النظر عن عرقهم (السيد & وإبراهيم، 2014، ص312).

ويمكن إيجاز مراحل تطور التنمية الاقتصادية في سنغافورة بثلاث مراحل، وهي (حجي، 2012، ص477):

- المرحلة الأولى (الستينيات والسبعينيات): وهي مرحلة اقتصاد العمالة أو العمل المكثف، وكان الهدف منها إيجاد وظائف جديدة، ثم تغيرت هذه الإستراتيجية إلى التصنيع السريع عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية.
- المرحلة الثانية (الثمانينيات والتسعينيات): وهي مرحلة اقتصاد رأس المال المكثف، من أجل تكنولوجيا متقدمة ومزيد من الصناعات ذات رأس المال الضخم.
- المرحلة الثالثة (الألفية الثالثة): وهي مرحلة الاقتصاد كثيف المعرفة.

وقد آمنت بأن الاستثمار في مجال المعرفة من خلال البحث العلمي والإبداع والتعليم والتدريب والابتكار هو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت هذه السياسة أن احتلت سنغافورة المرتبة الأولى من بين 35 دولة متقدمة اقتصاديًّا في انخفاض معدل البطالة؛ إذ بلغ معدل البطالة في سنغافورة 2% مقارنة بمعدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ 8.2%، وقد بلغ متوسط دخل الفرد في سنغافورة 54 ألف دولار سنويًّا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ 50 ألف دولار سنويًّا، وفي الصين بلغ متوسط دخل الفرد من الدخل القومي سبعة آلاف دولار (World Bank, 2013, P. 1).

وعلى الصعيد الدولي احتلت سنغافورة موقع المدنية العالمية الأولى في جنوب آسيا وذلك منذ أكثر من أربع عقود، وأصبحت قاعدة مهمة للعديد من الصناعات، وساعد على ذلك أن البيئة الاقتصادية تتمتع بظروف خالية من الفساد، إلى جانب كفاءة البنية التحتية، واقترانها بأنظمة قانونية ومالية جيدة، لعبت دورًا محوريًّا في جذب الاستثمارات الأجنبية التي كان لها دور في تنمية اقتصاد الدولة. وقد عملت على وضع إستراتيجيات للتنمية موجهة أساسًا نحو التصدير إلى أسواق الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي وليس إلى الدول النامية أو الدول التي تقبل جودة أقل (هلال، 2007، ص ص350، 351).

وبالنسبة للترتيب الدولي لسنغافورة اقتصاديًّا تحتل الترتيب الأول عام 2009 من بين (17) دولة في مؤشر التكامل الاقتصادي طبقًا لتقرير مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادي، وفي المرتبة (6) من أصل (186) دولة عام

2015 في قائمة الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد طبقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، وفي المرتبة (3) من أصل (187) دولة عام 2014 في قائمة الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) للفرد طبقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، وفي المرتبة (3) من بين (133) دولة عام 2014 في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي المرتبة (9) من أصل (187) دولة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2014 (Wikipedia, 2016, PP. 2,3).

ومما سبق يتضح، أن سنغافورة انتهجت سياسة اقتصادية تهدف إلى التوجه نحو السوق الحر، وفتح مجالات متعددة للاستثمارات الأجنبية، وإيجاد فرص عمل جديدة، وبيئة عمل مفتوحة خالية من الفساد الإداري، وتعد الصادرات في مجال الإلكترونيات ومنتجات تقنية المعلومات إلى جانب قطاع الخدمات من أهم عوامل قوة الاقتصاد السنغافوري، وتبني الحكومة خططًا اقتصادية طويلة الأجل، تعمل على إيجاد مسارات جديدة للنمو، تكون أقل عرضة للتقلبات المالية العالمية.

سابعًا ـ التركيب الاجتماعي:

تشهد سنغافورة أدنى معدلات المواليد في العالم، الأمر الذي دفع إلى اتخاذ العديد من الإجراءات للدفع إلى زيادة معدل المواليد، فقد دعمت الحكومة الهجرة؛ من أجل زيادة عدد سكانها، وذلك في حال استمرار معدل المواليد في الانخفاض، وقد تم تشجيع السنغافوريين في الخارج للرجوع إلى بلادهم، وتشجيع الأزواج على إنجاب الأطفال (شون، 2009، ص11).

وقد قامت الحكومة بالدفع بنوعين من الحوافز المالية للأزواج لتشجيعهم على الإنجاب، الأولى: وهي تقديم إعانة حكومية للآباء الذين ينجبون طفلهم الثاني أو الثالث. ويتم فتح حساب لتنمية الأطفال للأسرة بمجرد أن ينجب الزوجين طفلهم الثاني أو الثالث، حيث تساهم الحكومة بـ 500 دولار كل سنة في حساب الأسرة بمجرد إنجابها للطفل الثاني. والثانية: تقدم الحكومة إجازة أمومة للأمهات حوالي 8 أسابيع مدفوعة الأجر للطفل الثالث بدلًا من قصرها على الطفل الأول والثاني وفقًا لقانون العمل المعمول به في سنغافورة، وتوفر الحكومة ظروف بيئية مناسبة مثل

مراكز رعاية الأطفال رخيصة الثمن؛ وذلك بهدف زيادة معدل السكان (عمار، 2016، ص5).

ولأن وضع سنغافورة لا يحتمل أي تصعيد؛ فقد تحاشت الحكومة السنغافورية حدوث أي مناوشات، أو تصدعات بين السكان على أسس عرقية أو دينية واختارت اللغة الإنجليزية، بما أنها لغة محايدة لكي تكون اللغة الرسمية للدولة إلى جانب اعترافها باللغات المحلية الأخرى (البلوي، 2007، ص77).

ويعكس نسق المعتقدات السياسية في سنغافورة وكثير من الدول الأسيوية عددًا كبيرًا من التوجهات السلطوية التي تنبذ العديد من القيم الليبرالية كالمنافسة السياسية، وحكم الأغلبية، وحقوق الأقليات والفردية، ومن ثم فإن تمتع أي من السلطة السياسية والإدارية بمستوى عال من اللا مركزية هو واقع ترفضه كثير من الدول الآسيوية، في ظل تجذر مفاهيم المركزية لفترات طويلة، والتي لم تزل تمثل عاملًا حاكمًا في عملية صنع القرار (سليم & وعابدين، 2003، ص93).

وأنشئت مجالس التنمية المجتمعية بهدف تحسين الروابط المجتمعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية من مراكز رعاية الطفل إلى مساعدات الرفاهية العامة، وقد ظهرت لأول مرة عقب عقد الانتخابات العامة التي أجريت عام 1997 كمجالس اجتماعية توازي المجالس المحلية التنفيذية، وتقوم مجالس التنمية المحلية بعدد من الأعمال الإدارية، والتي تشمل إدارة البرامج المجتمعية التي تعزز من التماسك بين أفراد المجتمع إلى جانب تمكين السكان من المشاركة في مجتمعهم والعمل من أجل جعل حياتهم أفضل، وتوفير المساعدات الاجتماعية للسكان المحتاجين، وتوفير خدمات العمل للبطالة، وغيرها من الخدمات التي يتم التفويض بها من الوزراء، إذ إن مجالس التنمية المجتمعية أقرب للسكان ومن ثم يصبحون أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتهم (عمار، 2016، ص19).

وتعبر سنغافورة عن نموذج فريد من التنوع الثقافي، فقد أضاف المهاجرون لسنغافورة عبر الزمن مزيجًا من الثقافات المتعددة، فهي تضم خليطًا من: الملايو، والصينيين، والهنود، والمهاجرين من أوروبا، ورغم المظهر الحديث للمدنية إلا أن هذه العرقيات لا تزال تعكس ثقافتها في الدولة، فلا تزال كل عرقية لها طبيعتها

وتقاليدها الخاصة التي تمارسها؛ مما يدل على أن الاستعمار الذي خضعت له سنغافورة كان له بعض الآثار التي نجد صداها حتى الآن بشكل أو آخر في البنايات والطرق والموسيقى (يو، 2007، ص ص136، 137).

ثامنًا ـ التكنولوجيا:

أدركت الحكومة السنغافورية مدى أهمية الاستثمار في العنصر البشري، والعمل على تنمية قدراته في شتى مجالات مواقع الإنتاج والخدمات؛ من خلال تطبيق أحدث برامج التدريب الفني والمهني وبصفة دورية، ليواكب كل جديد، ولإعداد القيادات القادرة على استيعاب أحدث التطورات التكنولوجية المستخدمة عالميًّا، إضافة إلى تطوير برامج التعليم ومراجعتها بصفة دورية؛ للنهوض بمستوى الخريج المعد لدخول سوق العمل، وفق متطلبات وتوجهات التنمية في سنغافورة (الجحيفي، 2004، ص394).

وقد استطاعت سنغافورة إقناع جزء مهم من القطاع التكنولوجي العالمي؛ إذ تشكل صناعة التكنولوجيا والإلكترونيات ومكونات الحاسب الآلي حوالي 24.3% من النشاطات الاقتصادية في سنغافورة. وحرصت سنغافورة على أن تكون جزيرة ذكية، واعتبرت أن التعليم هو السبيل الوحيد لذلك، ولذا عملت على تطوير نوعية التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات (محمد، 2012، ص188).

وقد وصل معدل الإنفاق على البحوث في الجامعات ومراكز البحوث إلى 2.6% من إجمالي الناتج القومي، وبذلك استطاعت سنغافورة أن تنتقل من كونها دولة نامية إلى دولة قائمة على اقتصاد المعرفة. وفي عام 1984 رصدت الحكومة ميزانية بمقدار 15 مليار دولار لإنشاء حديثة سنغافورة للعلوم والتكنولوجيا، وقد تم اختيار هذه الحديقة لتكون قريبة من جامعة سنغافورة الوطنية ومعهد التعليم التكنولوجي؛ وذلك لإقامة جسور بين المؤسسات التعليمية وحدائق العلوم والتكنولوجيا (حجي & عبد الحميد، 2012، ص77).

ويمكن إيجاز المراحل التي اتبعتها حكومة سنغافورة لدعم وتحقيق التطور التكنولوجي في المراحل التالية (السيد & إبراهيم، 2014، ص305):

1- مرحلة الاعتماد على نقل وتوطين التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وتشجيع مراكز التصنيع العالمية والشركات متعددة الجنسيات للاستثمار داخل سنغافورة، وذلك خلال الفترة من 1965 ـ 1970م.

2- مرحلة بناء القدرات التكنولوجية المحلية، وذلك من خلال التعاون مع مراكز التكنولوجيا العالمية وذلك في الفترة من 1970 ـ 1980م.

3- مرحلة بحوث وتطوير الخدمات والمنتجات والعمليات الإنتاجية، وذلك بالتعاون مع مراكز البحوث العالمية؛ بهدف تطوير الشركات الصغيرة والمحلية والمتوسطة، والتركيز على البحوث التطبيقية، وذلك في الفترة من 1980 ـ 1990م.

4- مرحلة دعم ريادة الأعمال التكنولوجية وبحوث التطوير للمؤسسات والشركات الصناعية، وإقامة صناعات جديدة وبخاصة في مجالات البيوتكنولوجي، وبدأت هذه المرحلة عام 1990م.

وقد حقق معدل براءات الاختراع في سنغافورة أرقامًا قياسية نتيجة لثورة التعليم والريادة التكنولوجية؛ فقد ارتفع معدل براءات الاختراع من (0.036) عام 1985م ليصل إلى (1.031) عام 2004م لكل عشرة آلاف من السكان، وأن المعدل الذي تم تحقيقه عام 2004م كان أعلى من مثلية في كل من فرنسا (0.559) والمملكة المتحدة (0.571) لكل عشرة آلاف من السكان (Lee & Wong, 2015, P. 20).

وقد قامت الحكومة السنغافورية بإنشاء عدد من المراكز والمعاهد الفنية والتكنولوجية بالتعاون مع بعض الشركات متعددة الجنسيات ومع بعض الدول الأجنبية ومنها (الجحيفي، 2004، ص ص394، 395):

1- مراكز التدريب: وتم إنشاؤها مع بعض الشركات، وهي:

أ- مركز التدريب لشركة (تاتا) وقد أنشئ بالتعاون مع شركة (تاتا) الهندية.

ب-مركز التدريب لشركة (بوفري براون) الألمانية.

ج- مركز التدريب لشركة (فيلبس) الهولندية.

2 – المعاهد الفنية والتكنولوجية: وتم إنشاؤها بالتعاون مع بعض حكومات الدول الصناعية وهي:

أ- معهد التدريب السنغافوري الألماني: ويقدم برامج مكثفة عن تطبيقات التكنولوجيا في مجالات الإنتاج.

ب-المعهد الفني السنغافوري الياباني: ويقوم بتقديم برامج تدريبية على أعمال الصيانة للفنيين.

ج- معهد التدريب السنغافوري الفرنسي: ويقدم برامج تدريبية في مجالات هندسة الإلكترونيات.

د- المعهد الياباني السنغافوري لتكنولوجيا الكمبيوتر، ويهدف إلى تخريج المتخصصين في الكمبيوتر.

واعتبرت الحكومة السنغافورية تكنولوجيا المعلومات الدعامة الأساسية للاقتصاد، فقد تبنت دورًا فعالًا في ترويج التكنولوجيا في البلاد منذ بداية الثمانينيات من خلال المراحل التالية (Tan & Wong , 2016 , P.2):

- المرحلة الأولى: وتم إطلاق البرنامج الحاسوبي للخدمات المدنية، وأنشئت الهيئة القومية للحاسب الآلي، وتم حوسبة جميع المؤسسات الحكومية.
- المرحلة الثانية: وانتقل التركيز من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكان الهدف هو تحويل سنغافورة إلى بلد تكنولوجي من الدرجة الأولى.
- المرحلة الثالثة: وتم تحويل سنغافورة إلى جزيرة ذكية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في جميع مناحي الحياة؛ لتحقيق مزايا تنافسية قومية بجانب تحسين نوعية الحياة للشعب السنغافوري بدءًا من التعليم.

وتمتلك سنغافورة أسرع معدل لسرعة الإنترنت في العالم لعام 2015، وتأتي في الترتيب الثاني لأعلى نسبة انتشار الإنترنت في آسيا والمحيط الهادي، وأيضًا في المرتبة الثانية من بين (144) دولة في تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي عام

2014 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، وتمتلك 74% نسبة انتشار الإنترنت في عام 2013 كما جاء في تقرير البنك الدولي (Wikipedia, 2016, P. 5).

ومما سبق يتضح، اهتمام الحكومة السنغافورية بتكنولوجيا المعلومات والسعي لنشر هذا الاتجاه في التعليم، إذ تشجع الطلاب على التعلم وزيادة دافعيتهم، بجانب زيادة فاعلية وإنتاجية المعلمين؛ وذلك من خلال توفير شبكة الإنترنت لكم هائل من الموارد المتاحة من جميع أنحاء العالم؛ مما يثري محتوى المناهج الدراسية، ويعمل على تحفيز مهارات التفكير لدى الطلاب.

وبعد عرض بعض الموجهات الثقافية لحياة المجتمع السنغافوري، فيما أطلق عليه اسم العوامل طويلة المدى، والذي رسم خطوطه المنهجية آرثر موهلمان. كمدخل ثقافي لدراسة نظام التعليم في سنغافورة ولتحديد الخصائص والسمات التي يمكن أن نلمح فيها صفة العالمية والتعاون الدولي والخصوصية الثقافية والتي احتواها العرض السابق للعوامل طويلة المدى سواء في سياق المكان، والشعب، ونظام الحكم، والعقائد، واللغة، والاقتصاد، والتركيب الاجتماعي. وقد أوضحت إلى حد ما كيفية تفاعل المجتمع السنغافوري مع متغيرات العصر، وبعض انعكاسات ذلك على ثقافة المجتمع وأيدولوجيته وبالتالي على نظامه التربوي وسياساته وخططه.

ويمكن اشتقاق عدد من السمات العامة للمجتمع السنغافوري من خلال المدخل الأيديولوجي والعوامل طويلة المدى على النحو التالي:

1- يعتبر الاقتصاد السنغافوري من الاقتصاديات الناجمة والمتطورة والقائمة على نظام السوق الحر؛ لذا تحتل دولة سنغافورة مكانة مرموقة عالميًّا وفق التقارير الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات؛ إذ يحتل الاقتصاد السنغافوري المرتبة الأولى من بين 89 بلدًا شملها تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لكل من عام 2012، 2013، 2014 والصادر عن البنك الدولي.

2- تعد سنغافورة دولة مدنية. وقد تم تمدين كل سنغافورة تقريبًا، فانتشرت المباني والمظاهر مثل المنتزهات. وتُعد سنغافورة مركزًا مزدحمًا وحيويًّا للأنشطة الصناعية والتجارية والمالية. ويقع مركز الأعمال والإدارة الرئيسي للمدنية في جزيرة سنغافورة، حيث ترتفع المباني الحديثة فوق

مستودعات وأرصفة الميناء. وتعتبر سنغافورة الميناء الرئيسي لجنوب شرقي آسيا، وأكثر الموانئ نشاطًا في العالم فيما يتعلق بحمولة السفن. وهي من أكثر الدول ازدهارًا في آسيا. ويتمتع شبعها بمستوى عال في مجال الخدمات الصحية والتعليمية.

3- سنغافورة جمهورية ذات برلمان ذي مجلس واحد، عدد أعضائه 84 عضوًا، ويقوم بتشريع قوانين الدولة، ويتولى رئيس الوزراء إدارة أمور الدولة، وينتخب الشعب أعضاء البرلمان لفترة خمس سنوات، ويتولى رئيس الحزب الذي يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان رئاسة مجلس الوزراء ويقوم بتعيين أعضاء وزارته. أما رئيس الجمهورية فيتمتع بسلطات فعلية محدودة في مجالي الشئون المالية وتعيينات موظفي الخدمة المدنية، واعتبارًا من عام 1993 انتخب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب ولمدة ست سنوات. وتجرى الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات لاختيار أعضاء البرلمان. ولكل مواطن بلغ 21 عامًا الحق في التصويت.

4- ركزت سنغافورة بشكل أساسي على قطاع الخدمات بجميع أشكالها المصرفية والمالية، إضافة إلى الاستثمارية؛ فأصبحت تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، وتقدم لهم تسهيلات كبيرة، وهي بهذا زاحمت سويسرا في دورها التقليدي في العالم بصفتها بنك العالم، إضافة إلى أنها تعد بوابة لجنوب شرق آسيا، ومركزًا مهمًا للملاحة البحرية.

5- يعد النظام التعليمي الأكثر تأثيرًا في تاريخ بناء الأمة السنغافورية، وقد تميز هذا النظام التعليمي بالآتي: فرز التلاميذ حسب مستوياتهم، وتعليم اللغة الثانية (الإنجليزية إضافة إلى اللغة الأم)، إذ يتم تصنيف التلاميذ حسب مستوياتهم بعد مرحلة رياض الأطفال، ويتلقى المتفوقون منهم رعاية خاصة، ومنعت تسرب الأذكياء والمتفوقين إلى خارج سنغافورة، كما عملت على جذب المواهب والكفاءات من خارج سنغافورة، وقد حرصت الدولة التي لا تمتلك موارد طبيعية على الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري؛ ليكون المحرك الأساسي نحو التنافسية.

6- التعليم في سنغافورة يحافظ على الجذور الثقافية ومعرفتهم لتراثهم الثقافي واللغات الأم، وفي نفس الوقت يفهمون ويحترمون مختلف الخلفيات العرقية والدينية والثقافية واللغوية بين المواطنين؛ مما يحدث نوعًا من التآلف وتقبل الآخرين.

7- تعد سنغافورة من أكثر الدول استقرارًا ورفاهية، كما أصبحت أهم وأكبر الموانئ التجارية في جنوب شرق آسيا، وأصبحت مدينة عالمية تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي؛ إذ تعتبر سنغافورة رابع أهم مركز عالمي في العالم، كما أنها تصنف على أنها واحدة من الدول الأقل فسادًا في العالم من قبل منظمة الشفافية الدولية، وأنها واحدة من مراكز الاتصالات العالمية الكبرى والرائدة في مجال الإلكترونيات والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات.

8- استغلت سنغافورة موقعها الإستراتيجي في جنوب شرقي آسيا على الطريق البحري الذي يربط بين أوروبا والهند من ناحية، ودول الشرق الأقصى من ناحية أخرى عبر مضيق ملقا، في القيام بدور الوسيط التجاري، وتقديم جميع الخدمات للسفن العابرة والدول المجاورة؛ مما جعلها من أهم مراكز الأعمال والتجارة.

9- تتميز سنغافورة بحرية إقامة الشعائر لجميع الأديان، ولا يوجد دين رسمي للدولة، فالصينيون يعتنقون البوذية، في حين يعتنق الملاويون والباكستانيون الإسلام، أما الهنود فيعتنقون الهندوسية. ويضمن دستور سنغافورة لكل الأجناس المتعددة من شعبها حرية العبادة، طالما تؤدى في جو من التسامح والاحترام بين الأديان. والإسلام هو الدين الوحيد في سنغافورة الذي امتاز بالحصول على هيئة دينية وتسمى المجلس الإسلامي السنغافوري.

10- اهتمت سنغافورة برأس المال البشري، وذلك عن طريق تركيز الإنفاق على التعليم في المراحل الأساسية، وذلك بتوفير تعليم ابتدائي شامل، مع إتاحة المزيد من التعليم الثانوي، وخفض النمو في عدد الأطفال في سن

الدراسة؛ مما يؤدي إلى رفع المستوى التعليمي. وكانت محصلة هذه السياسات قاعدة رأس مال بشري عريضة تتناسب مع التنمية الاقتصادية السريعة.

11- عملت حكومة سنغافورة منذ استقلالها عام 1965 على تنفيذ العديد من إستراتيجيات التنمية الوطنية التي تهدف إلى إيجاد قدرات تنافسية لسنغافورة تمكنها من منافسة القوى العالمية، وحافظت على درجة عالية من المركزية في الأسواق المحلية والمؤسسات الرئيسية؛ بهدف تحقيق الأهداف الأساسية لسياسات التنمية، ومنها: زيادة الوظائف، وامتصاص فائض العمالة، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي.

المحور الثالث ـ تحليل مكونات نظام التعليم في سنغافورة:

حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة متقدمة، إلا أن الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الجزيرة الصغيرة يتمثل في تطوير نظامها التعليمي، الذي يعد أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم، فقد مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصادها.

واكتسب نظام التعليم السنغافوري شموخه وتطوره من درجات الاهتمام العليا التي يحظى بها، ومن بؤرة التركيز الذي تخصه به الدوائر والأجهزة المعنية والمسئولة في الدولة، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات النوعية العالمية في هذا المجال. ويمثل التعليم إحدى أولويات الحكومة السنغافورية، وتقف في أعلى هرم التعليم بسنغافورة وزارة التربية والتعليم (البحيري، 2011أ، ص98).

أولًا ـ موجهات نظام التعليم في سنغافورة:

يعتبر الفرد العنصر البشري الحاكم في منظومة التنمية، ولقد ركزت سنغافورة على تطوير برامج التعليم ومراجعتها بصفة دورية للنهوض بمستوى الخريج المعد لدخول سوق العمل، ووفقًا لمتطلبات هذا السوق (الصاوي، 1992م، ص123).

يهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى توفير فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع، وتنشئة أفراد جادين منتمين مفكرين ذوي مهارات إبداعية، وإعداد مواطنين صالحين مدركين لمسئولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع والوطن، وغرس الأخلاق والقيم التي

ينادي بها المجتمع، والعمل على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال التعليم.

وتشير التوجهات المستقبلية إلى حرص الحكومات على وضع السياسة التعليمية التي تمكنها من التلاؤم مع التحولات والتغيرات الحالية والمستقبلية، فالسياسة التعليمية تتبنى رؤية موسعة للنظام التعليمي؛ فقد عانت سنغافورة منذ استقلالها من بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل: البطالة والمستويات التعليمية المنخفضة، وزيادة النمو السكاني؛ لذا حاولت الحكومة حل هذه المشكلات بأن خطت خطوات ثابتة في رسم سياسة اقتصادية، محورها الانفتاح الاقتصادي نحو السوق العالمية الحرة (عبدالعال، 2002، ص152).

ويسعى النظام التعليمي السنغافوري إلى غرس عدد من القيم التربوية في الطلاب، والتي تؤهلهم للعمل في أي بيئة أو بلد، وذلك من خلال المواد التي تدرس والأنشطة البدنية، وتشمل هذه القيم: الاحترام، وتحمل المسئولية، والمرونة، والنزاهة، والرعاية، بالإضافة إلى الكفاءات الاجتماعية والعاطفية والتي تشمل: الوعي الذاتي والاجتماعي، وإدارة الذات، واتخاذ القرارات المسئولة، وإدارة العلاقات، والتفكير النقدي والإبداعي، والتعلم المدني، والوعي العالمي، والمهارات العابرة للثقافات (Lee et al., 2004, P. 261).

واعتمد التعليم في سنغافورة على أربعة مرتكزات، هي (السميري، 2004، ص202):

1. الهوية: وتتضمن تأكيد الهوية السنغافورية والاعتزاز القومي.
2. التاريخ: أخذ العبر من تاريخ سنغافورة، والتحذير من الأخطار الخارجية على البلاد، والاعتزاز بالتراث التاريخي واستمراريته.
3. التحديات: التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه المجتمع، وإعداد المواطنين للتصدي لها.

4. القيم الأساسية: غرس القيم التي تؤدي إلى حياة اجتماعية أفضل، وتحقيق مصلحة المواطنين ومنفعتهم، كما تؤدي إلى تقدم الأمة واستمرار نجاحها.

ويهدف التعليم في سنغافورة إلى (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2016، ص ص1، 2):

1. إعطاء الطلاب فرصة تطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم وقيمهم.

2. منح الطلاب خيارات أوسع، تتلاءم مع كفاءاتهم وطاقاتهم، ليتم تزويدهم بخبرات متعددة، يحتاجون إليها في المستقبل.

3. مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم، وأن يثقوا بأنفسهم وقدراتهم.

4. مساعدة النشء على تطوير قدراتهم، وصقل مواهبهم في مجالات: الرياضة، والعلوم، والفنون.

ومن أهداف التعليم في سنغافورة (Ministry of Education, 2015d, P. vi):

1. أن التعليم في سنغافورة يعد الطلبة لعالم اليوم، إضافة إلى أعمال المستقبل التي سوف يتم اختراعها، وإعدادهم لمواجهة التحديات التي لم تحدث بعد.

2. أن نظام التعليم قد تم تصميمه ليعكس احتياجات الدولة في اعتمادها على الاقتصاد المبني على المعرفة.

3. الاهتمام بالمتعلمين الكبار والطلبة المتسربين من المؤسسات التعليمية والمتعثرين دراسيًا؛ للحصول على المهارات والمعرفة والعلم، لتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة.

4. بناء نظام التعليم الفني الفعال، الذي يتماشى مع الاقتصاد المبني على المنتجات المعرفية.

5. تكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديميًّا، وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل؛ ليتمكن من التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية.

6. تكوين مواطن نشط قادر على العمل في فريق بفاعلية المبتكر والمتميز، وعلى التعاون والمشاركة مع الآخرين.

ومما سبق يمكن القول: إن أهداف التعليم تخدم أغراض التنمية الصناعية التي تهدف لها الدولة؛ لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وتشجع العمل والمثابرة، وتشجيع الفكر الاقتصادي للطلاب؛ مما ساعد الدولة على النهوض في فترة قصيرة.

ونظام التعليم في سنغافورة مقتبس بشكل أساسي عن النظام البريطاني وهو الأعرق والأكثر تطورًا في العالم. وقد قامت سنغافورة في السنوات الأخيرة بعملية تجديد شاملة لنظامها التعليمي؛ وذلك بُغية تقريبه أكثر من النمط العالمي، وعلى هذا حظيت بتقدير واسع في جميع أنحاء العالم، وأصبحت مقصدًا للدارسين من مختلف البلدان. وتعمل وزارة التربية والتعليم على تكريس جهودها للارتقاء بمستوى الطلاب؛ لأنهم الأساس في بناء مستقبل الأمة، فتوضع السياسات التعليمية في الأساس لاكتشاف مواهبهم وتنميتها (العبيدي، 2012، ص205).

وتتضح أهم سمات السياسة التعليمية في سنغافورة فيما يلي (Hodge, 2015, P. 1):

1. تقديم تعليم أساسي مجاني لجميع أفراد المجتمع.
2. تطوير وتوسيع مجالات الدراسة في التعليم الثانوي.
3. إعطاء مزيد من الاهتمام بالتعليم الفني والمهني.
4. تقديم الخدمات التعليمية لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي لجميع أفراد المجتمع كل على حسب إمكانياته وقدراته.

5. إيفاد الطلاب في منح وبعثات دراسية وتدريبية في الخارج.

وتعتمد السياسة التعليمية في سنغافورة على ثلاث ركائز أساسية، وهي (Ministry of Education, 2010, P. 15):

1- العمل على تطوير المناهج؛ لتصبح أكثر مواءمة لسوق العمل، سواء من جانب نوعية فروع الدراسات الأولية والعليا أو من جانب دعم وتبني أصحاب المشاريع البحثية الرائدة.

2- العمل على جعل سنغافورة مركزًا للتعليم العالي في جنوب شرق آسيا، عبر فتح فروع لأعرق الجامعات في سنغافورة.

3- أن سوق العمل أصبح أشد تنافسية سواء بين العناصر المحلية أو الوافدين؛ لذا أصبح الكثيرون من حملة شهادة البكالوريوس يرون وجود حاجة لإكمال دراساتهم العليا.

وتبنى فلسفة التعليم في سنغافورة على تقديم تعليم متوازن وقادر على تكوين مواطنين صالحين وواعين لمسئوليتهم في خدمة المجتمع والدولة، وهناك ثلاث أولويات لفلسفة نظام التعليم في سنغافورة، وهي (عصفور، 2014، ص136):

- تطوير المهارات الفكرية للطالب وتعزيزها عن طريق إصلاح المناهج؛ لضمان ملاءمتها، والتخلص مما هو غير ملائم، وإزاحة عبء تراكم المعلومات لدى الطلاب، وعن طريق استحداث طرق تعليم إبداعية مثل لعب الأدوار والمحاكاة، والسعي لامتلاك الطلاب مهارة القدرة على التفكير والعمل بكفاءة لتطوير قدرات وإمكانيات الطالب، وتطوير المهارات العملية ومهارات التعامل مع الآخرين؛ لتحقيق كفاءة العمل في السوق.
- إصلاح استغلال تقنيات المعلومات في التعليم والتعلم، وذلك عن طريق إقامة بنية تحتية وتقنية في تجهيز المدارس بأجهزة حاسوب وشبكات، وتوفير التدريب المناسب، وتطوير برامج الحاسوب، وموارد التعلم.

• تعزيز التماسك والأمن القوميين، والتركيز على قضايا الهوية السنغافورية والتاريخ القومي لإعداد المواطنين وغرس القيم الأساسية التي مكنت سنغافورة من النجاح في تحقيق مصلحة مواطنيها، وفي استمرار نجاح الأمة ورفعتها.

ومن أهداف التربية في سنغافورة تنمية الطالب تنمية كلية من خلال: تنمية الشخصية، وتنمية المهارات الإدارية الذاتية، وتنمية المهارات الاجتماعية والتعاونية، وتنمية قيم المواطنة، وتنمية مهارات التواصل، وتنمية مهارات التفكير الناقد، ومهارات الإبداع، وتطبيق المعرفة، ومهارات المعلومات، ومهارات التحكم في النفس (Hodge, 2015, P. 1).

ولتحقيق أهداف التعليم، وضعت سنغافورة ثلاث خطط خمسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ودمجها في النظام التعليمي: الخطة الخمسية الأولى (1997 ـ 2002)، والخطة الخمسية الثانية (2003 ـ 2008)، والخطة الخمسية الثلاثة (2009 ـ 2014) والهدف الأساسي لها مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم والتفكير الناقد، ومهارات الاتصال، الأمر الذي يتطلبه سوق العمل في القرن الحادي والعشرين.

وفيما يلي توضيح لهذه الخطط الخمسية:

• الخطة الخمسية الأولى (1997 ـ 2002): وركزت على إيجاد بيئة أساسية تستوعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفيها يتدرب الطالب المعلم على تصميم وتطوير خطط تدريس معتمدة على تكنولوجيا الاتصالات في المواد المختلفة (Chang, J. S., 2009, P. 28).

• الخطة الخمسية الثانية (2003 ـ 2008): وتمركزت حول ربط التعليم بالاستخدام الفعال للتكنولوجيا في العملية التعليمية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقررات الدراسية، ووضع قاعدة لتسجيل معدلات استفادة التلاميذ من هذه التكنولوجيا، والتشجيع لحصولهم على القدر الكافي الذي يعينهم على التفكير الخلاق (تان، 2010، ص721).

• الخطة الخمسية الثالثة (2009 ـ 2014): وتركز على تعزيز التنافس الاقتصادي من خلال مبادرة أمة مبدعة، والتي تهدف إلى أن تصبح سنغافورة مدينة عالمية بتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لتكون لديها اتساع في الشبكة القومية، وأن تصبح سنغافورة في موقع قيادي إقليمي، بجانب تطور القوى العاملة في مجال التكنولوجيا، وفتح مزيد من منافذ تعليم هذه التكنولوجيا في المدارس؛ لدعم تنفيذ هذه الخطة (تان، 2010، ص721).

ويتضح مما سبق، اعتماد الأهداف المرجوة من التعليم في سنغافورة على ما يطمح إليه القائمون على التعليم من أجل كل مواطن، وبناءً على هذه الأهداف يتم رسم السياسة التعليمية والبرامج التي تحدد مدى جودة التعليم. وتتجسد الأهداف في اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، وتوفير فرص متساوية في التعليم للجميع بغض النظر عن مجموعاتهم العرقية أو مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بالفرد وأن يكون مرنًا قادرًا على التكيف، وصاحب تفكير مستقل ونقدي، ويتواصل مع الآخرين بصورة فاعلة، ومواطن يهتم بمصلحة وطنه ومتجذر بأرضة يملك وعيًا مدنيًّا قويًّا وعلى اطلاع بما يجري من حوله.

ثانيًا ـ تنظيم التعليم في سنغافورة:

يعد نظام التعليم في سنغافورة من التجارب الرائدة التي تستحق التوقف عندها للاستفادة منها، إذ تكمن مهمة التعليم في تكوين وبناء الإنسان لتجعل منه عنصرًا قادرًا على المساهمة في تطوير المستقبل، وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، ويبدأ التعليم برياض الأطفال ثم ينتظم الطلاب في مدارس التعليم العام لمدة عشر سنوات (Ingersoll, 2007, P. 72).

ويبين الشكل التالي تنظيم ومراحل التعليم في سنغافورة.

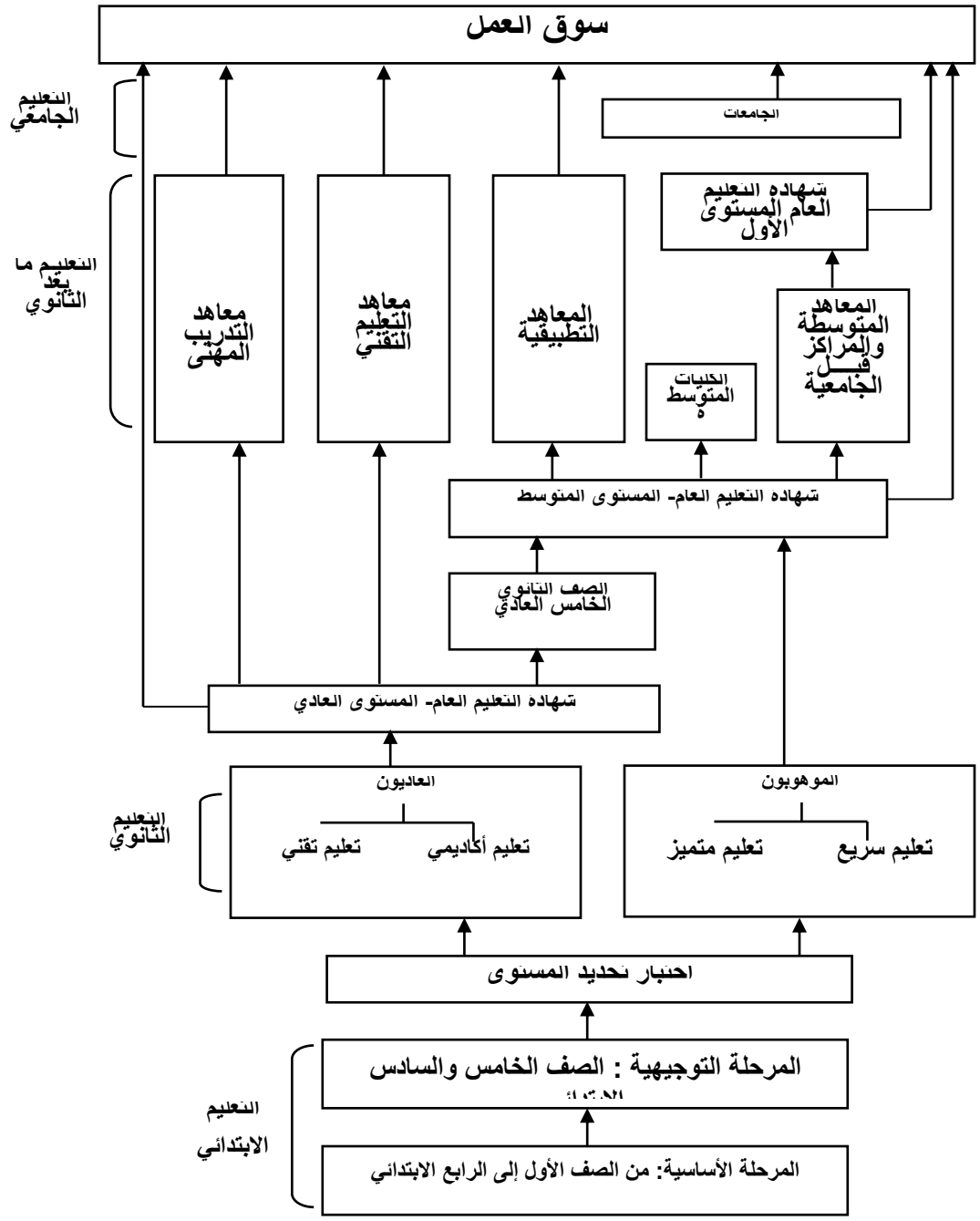

شكل (1) مراحل النظام التعليمي في سنغافورة

Source: Kim, Wong Wee (2015), Singapore Standard Educational Classification, Department of Statistics, Singapore, p. 31

ويمكن عرض تنظيم التعليم في سنغافورة على النحو التالي:

1- مرحلة ما قبل المدرسة:

تشكل مرحلة ما قبل المدرسة أولى درجات السلم التعليمي، ولا تدخل ضمن منظومة التعليم النظامي الحكومي، ولكنها تدخل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وتتولى إدارتها مؤسسات تعليمية واجتماعية وإدارية مختلفة ضمن نشاطاتها الخدمية والتي تخص المجتمع (Ting, 2007, PP. 36, 37). وتهدف هذه المرحلة إلى: إكساب الطفل بعض المهارات الأساسية التي تعد لبنة للمراحل التي تليها، إذ يتعلم الطفل النظام، وكيفية التعامل مع الأدوات الدراسية، ومع معلميه، وتقدم رياض الأطفال برنامجًا تعليميًّا لثلاثة مستويات، تشمل: الحضانة، وروضة الأطفال الأولى (KG1)، وروضة الأطفال الثانية (KG2). ويتعلم الطفل لغته الأم بجانب اللغة الإنجليزية، ويتعلم: مبادئ الحساب، والعلوم، والموسيقى، والفنون، وبعض المهارات الأخرى، والألعاب. وتتوازى مع رياض الأطفال مراكز تعليم الطفل التي تقدم برامجها وخدماتها تحت إشراف وزارة تنمية المجتمع، وهي غالبًا تلحق بأماكن عمل الأمهات لتحفيزهم على الانخراط في نظام الدوام الكامل (Choo, 2010, PP. 23, 24).

وتهدف رياض الأطفال إلى: تنشئة الأطفال بشكل كامل، بحيث تنمي الثقة بالنفس، والمهارات الاجتماعية، والمهارات الأساسية؛ كالقراءة، والكتابة، والمهارات الحسابية لدى الأطفال، وهذا يضمن تحقيق أساسٍ قويٍّ للأطفال للانتقال إلى المرحلة التالية. ويشمل منهج رياض الأطفال وجود طبيعة وثقافة سنغافورة؛ وهذا يتيح للأطفال التعلم في سياق مجتمعي حقيقي (Ministry of Education, 2015A, P. 7).

2- مرحلة التعليم الابتدائي:

اهتمت سياسة حكومة سنغافورة بتوفير التعليم المجاني الابتدائي لمدة ست سنوات لكل طفل ما بين سن السادسة والثانية عشر، واللغة المستخدمة في المدارس اللغة الإنجليزية بجانب اللغة الصينية أو الملاوية أو التأميلية.

وتشكل المرحلة الابتدائية نواة التعليم النظامي، وهي للفئة العمرية من السادسة وحتى الثانية عشر وهي مرحلة مجانية عامة. وتهدف مرحلة التعليم الابتدائي إلى تحقيق الأهداف التالية (Ministry of Education, 2015C, PP. 1, 2):

* تنمية استعداد التلميذ للمشاركة في العمل الجماعي.
* تنمية قدرة التلميذ على التمييز بين الصواب والخطأ.
* تنمية قدرة التلميذ على تكوين علاقات اجتماعية.
* غرس بعض العادات الصحية السليمة.
* غرس قيم الانتماء والولاء.

وتنقسم إلى مرحلتين الأولى: أساسية مدتها أربع سنوات، وتشمل أربعة صفوف من الأول إلى الرابع، ويدرس التلميذ خلالها اللغة الإنجليزية وإحدى اللغات الأم بجانب الرياضيات، وفي نهاية الصف الرابع يتم تقويم التلاميذ؛ من أجل توجيههم للالتحاق بالشعبة التي تناسب قدراتهم. والمرحلة الثانية تسمى مرحلة التوجيه ومدتها سنتان وتشمل صفين فقط هما الخامس والسادس، ومنها ينخرط الطالب في دراسة إحدى ثلاث شعب رئيسية ((Ingersoll, 2007, P. 72):

أ – شعبة اللغة الإنجليزية واللغة الأم لغتان أوليتان، وتتميز هذه الشعبة بأنها على مستوى عال ولذلك ينشدها المتميزون.

ب– شعبة اللغة الإنجليزية لغة أولى والأم لغة ثانية، ويتجه غالبية الطلبة إلى هذه الشعبة.

جـ– شعبة اللغة الإنجليزية لغة أولى واللغة الأم اللفظية والشفوية ثانية، ويلتحق بها الأقلية ذات القدرات الأقل درجة.

وتوضع مناهج التعليم الابتدائي محليًا، وتتركز الدراسة في الصفوف الأربعة الأولى على اللغة الإنجليزية وإحدى اللغات الأم والرياضيات، ويبلغ عدد الحصص الأسبوعية (47) حصة، مدة الحصة الواحدة نصف ساعة، بينما يبلغ عددها في مرحلة التوجيه (49) حصة، يتلقى فيها التلميذ تعليمًا في اللغتين الإنجليزية والأم وفقًا للشعبة التي تناسبه، علاوة على دراسة التربية الوطنية والأخلاقية وبعض الهوايات والفنون والتربية الصحية والرياضية (البحيري، 2011ب، ص122).

وفي نهاية المرحلة الابتدائية وفي الصف السادس يدخل كل التلاميذ امتحان إتمام الشهادة الابتدائية Primary School Leaving Examination (PSLE) والتي تقيم قدرات التلاميذ للدخول للمرحلة الثانوية ولدراسة المناهج المناسبة لهم وبالمعادلات المناسبة لقدراتهم.

وباختصار يمكن القول: إن المرحلة الابتدائية تمر بثلاث مراحل فرعية وهي: المرحلة الأساسية من السنة الأولى وحتى السنة الرابعة، والمرحلة التوجيهية من السنة الخامسة وحتى السادسة ومرحلة إتمام الشهادة الابتدائية (Tan, 2007, P. 25).

ويدرس التلاميذ خلال تلك المرحلة مجموعة من المناهج والمقررات موزعة على السنوات الست للتعليم الابتدائي، وهي: (اللغة الإنجليزية، واللغة الأم، والرياضيات، والتربية البدنية، والتربية الصحية، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والتربية الأخلاقية، والفنون، والموسيقى) وهي موزعة على النحو التالي (Ministry of education, 2015a, PP. 13, 14):

أ – المستوى الأساسي (الصفين 1ـ2): اللغة الإنجليزية، واللغة الأم، والرياضيات، والتربية البدنية، والتربية الصحية، والفنون، والموسيقى، والدراسات الاجتماعية.

ب– المستوى الأساسي (الصفين 3ـ4): اللغة الإنجليزية، واللغة الأم، والرياضيات، والعلوم، والتربية البدنية، والتربية الصحية، والفنون، والموسيقى، والدراسات الاجتماعية.

جـ– المستوى التوجيهي (الصفين 5ـ6): اللغة الإنجليزية، اللغة الأم، والرياضيات، والعلوم، والتربية البدنية، والتربية الصحية، والفنون، والموسيقى، والدراسات الاجتماعية.

ويلاحظ مدى الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية على اعتبار أنها لغة العلم والتكنولوجيا والتقنية الحديثة، وتدرس اللغة الأم؛ لربط أبناء سنغافورة بتراثهم وقيمهم الآسيوية.

جدول (2): يوضح عدد الحصص الأسبوعية للصفوف من الأول إلى الرابع.

الموضـــوع	عدد الحصص الأسبوعية لكل صف			
	1	2	3	4
اللغة الإنجليزية	17	17	15	13
اللغة الصينية/ الملاوية/ التأميلية	15	13	12	11
الرياضيـــات	7	9	11	11
العلـــوم	-	-	3	4
الدراسات الاجتماعية	1	-	-	2
الفن والأعمال اليدوية	2	2	2	2
الموسيقـــى	2	2	2	2
التربية الرياضية	3	3	3	3
علـم الاجتمـاع	1	1	1	1

Source: UNESCO (2011): World Data on Education, (http://www.ibe. unesco.org), P. 11.

يتضح من الجدول السابق، أنه في الصفوف الأربعة الأولى يتعلم الطالب السنغافوري ثلاث مواد أساسية، هي: اللغة الإنجليزية، واللغة الأم؛ سواء كانت اللغة الصينية، أو اللغة الملاوية، أو اللغة التأميلية، والرياضيات، وهذه المواد تساعد على تطوير مهارات القراءة والكتابة ومهارات حل المشكلات، ويتم تدريس العلوم ابتداءً من الصف الثالث، بالإضافة إلى الموسيقى والتربية البدنية والأعمال اليدوية، وتقوم هذه المواد على مساعدة الطلاب في اكتشاف اهتماماتهم ومهاراتهم، واكتساب قاعدة عريضة من المعلومات المهمة والمهارات. ويبلغ عدد ساعات تدريس اللغة الإنجليزية حوالي 32% من إجمالي عدد الساعات، وعدد ساعات تدريس اللغة الأم 27% من إجمالي عدد الساعات، والرياضيات 20%، و21% لباقي المواد.

جـدول(3): يوضـح عـدد الحصـص الأسـبوعية لمرحلـة التوجيـه (الصـفوف الخـامس والسادس).

الموضـــوع	عدد الحصص الأسبوعية في كل صف		
	الشعبة الـأولى	الشعبة الثانية	الشعبة الثالثة
اللغة الإنجليزية	12	13	16
اللغة الصينية/ الملاوية/ التأميلية	10	8	4
الرياضيـــات	9	10	13
العلـــوم	5	5	3
التربية الأخلاقية والوطنية	3	3	3
الدراسات الاجتماعية	3	3	3
الفن والأعمال اليدوية	2	2	2
الموسيقـــى	1	1	1
التربية الرياضية	2	2	2
التربية الصحية	1	1	1
علـم الاجتمـاع	1	1	1

Source: UNESCO (2011): World Data on Education, (http://www.ibe. unesco.org), P. 12.

يتضـح من الجدول السابق، أنـه فـي مرحلـة التوجيـه يـتم الاهتمـام بتـدريس اللغـة الإنجليزيـة واللغـة الأم والرياضـيات والعلـوم، وهـي تقـدم أساسًـا متينًـا للطـلاب أثنـاء تقـدمهم فـي مسـارهم التعليمـي. كمـا يـدرس الطـلاب مـواد أخـرى، مثـل: الدراسـات الاجتماعيـة، والتربيـة الأخلاقيـة، والأعمـال اليدويـة، والموسـيقى، والتربيـة الرياضـية،

وهذه المواد تنمي شخصية الطالب وإحساسه بالمسئولية تجاه وطنه ومجتمعه، ودوره في تشكيل مستقبل الأمة.

وبلغ عدد ساعات تدريس اللغة الإنجليزية 28% من عدد الساعات الإجمالية، و22% للرياضيات، و15% للغة الأم، و9% للعلوم، و26% لباقي المواد؛ ويرجع الاهتمام باللغة الإنجليزية على اعتبار أنها لغة العلم والتكنولوجيا والتقنية الحديثة.

3- مرحلة التعليم الثانوي:

بنت سنغافورة رؤيتها التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي على مبدئين أساسين، الأول: مبدأ (الإنسان أغلى الموارد) أي أن كل مواطن له قيمة ومساهمة فريدة، ويمكن لكل فرد إدراك إمكاناته وقدراته واستغلال مواهبه لإفادة المجتمع، والثاني: مبدأ (تكافؤ الفرص التعليمية) أي أن كل طالب يدرس بمفرده ويتم حفزه على التفوق وفقًا لقدراته الفردية في نظام تعليمي مرن للتعامل مع الطلاب.

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم أهداف التعليم الثانوي كالآتي (Hodge, 2015, P. 6):

* تكوين شخصية واثقة بنفسها وبقدراتها، ولديها إحساس قوى بالصواب والخطأ، وقابلة للتكيف والمرونة وتقدير وجهات النظر المتنوعة، والتواصل بشكل فعال والتفكير بشكل مستقل.

* تكوين متعلم ذاتي مستقل، لديه المسئولية في عملية التعليم، ويثابر لتحقيقه.

* مساعدة الطالب على اكتشاف مواهبه في مجال العلوم والفنون والرياضة وعلى اتباع أنماط حياة صحية، وعلى تحقيق أحلامه والنجاح في حياته.

* تكوين طالب ذي عقل خلاق وقادر على التكيف مع التغيير، ولديه نزاهة أخلاقية وشجاعة أدبية؛ للدفاع عما هو حق.

* تنمية المهارات العامة والفكرية للطلاب مثل مهارات التفكير المنطقي والتحليلي والنقدي والإبداعي عن طريق التعلم النشط والتعلم في موقع المشروع.

* تكوين مواطن صالح لديه القيم والمسئولية الاجتماعية ولديه وعي مدني قوي، ويعمل على ما يحقق المصلحة الوطنية.

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية يحصل الطالب على شهادة المرحلة الابتدائية (PSLE) ويلتحق الطالب بالتعليم الثانوي، ومدة الدراسة فيها تمتد ما بين (4 ـ 5) سنوات، وفي هذه المرحلة يفاضل الطالب بين خيارات ثلاثة من التعليم بناءً على قدراته ورغباته، وهي المسار: المتميز، والسريع، والعادي. وفي الأغلب يتجه معظم الطلاب إلى المسارين المتميز والسريع، وخلال أربع سنوات يتقدم الطلاب الدارسون للمسارين المتميز والسريع إلى امتحان الثانوية العامة، وإذا اجتازه بنجاح يحصلون على شهادة الثانوية العامة (General Certificate of Education (Ordinary Level) [GCEL(O) Level]، وهي تؤهلهم للالتحاق مباشرة بالمعاهد والكليات التقنية، وبموجب شهادات هذه المعاهد والكليات يواصل الطلاب تعليمهم فيلتحقون بالجامعات (الصايغ، 2010، ص22).

وتنقسم الدراسة في المسار العادي إلى نوعين الأول يسمى العادي الأكاديمي ويلتحق به من (20 ـ 25%) من خريجي المرحلة الابتدائية الذين يتمتعون بقدرات أقل من زملائهم في المسار السريع، ومدة الدراسة به أربع سنوات ويؤهل الطالب لامتحان الشهادة العامة للتعليم (GCE 'N' Level)، ويمكن للطالب دراسة سنة إضافية تؤهله لامتحان GCE المستوى (O). والثاني يسمى العادي الفني ويلتحق به من (10–15%) من خريجي المرحلة الابتدائية، ومدته أربع سنوات يتمكن خلالها الطالب من إجادة اللغة الإنجليزية ورفع قدرته في الرياضيات، ويؤهل لامتحان (GCE 'N' Level) أو المستوى (O) بعد دراسة سنة إضافية مثل المسار العادي الأكاديمي (Ministry of Education, 2008, P. 6).

ويدرس الطالب خلال تلك المرحلة مجموعة من المناهج والمقررات على النحو التالي (Ministry of Education, 2015A, P. 46):

أ – اللغة: يدرس الطالب اللغة الإنجليزية، واللغة الأم، وتوجد لغات أخرى كالفرنسية، والإيطالية، والألمانية، واليابانية، والصينية، والملايو.

ب– الرياضيات والعلوم، وتنقسم إلى:

- الأقل (الصف الأول والثاني): ويدرس الطالب الرياضيات، والعلوم، والتكنولوجيا، والتصميم، والاقتصاد المنزلي.
- الأعلى (الصف الثالث والرابع): ويدرس الطالب الرياضيات، والبيولوجي، والكيمياء، والفيزياء، والتكنولوجيا، والطعام، والتغذية، والتصميم، ومبادئ الحاسب.

جـ– العلوم الإنسانية، وتنقسم إلى:

- الأقل: التاريخ، والجغرافيا، والأدب الإنجليزي، والفنون، والموسيقى.
- الأعلى: التاريخ، والجغرافيا، والأدب الإنجليزي، والأدب الصيني، وأدب الملايو، والفن، والموسيقى.

د – المهارات الحياتية: ويدرس الطالب التربية الأخلاقية، والتربية الوطنية، والتربية الرياضية، والتثقيف الصحي، والأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية.

جدول (4): يبين عدد الحصص الأسبوعية في المسارات الدراسية للمرحلة الثانوية.

الموضوع	عدد الحصص الأسبوعية لكل مسار		
	متميز ـ سريع	عادي أكاديمي	عادي فني
اللغة الإنجليزية	6	6	8
اللغة الصينية، اللغة الملاوية، اللغة التأميلية	6	6	3
الرياضيات	5	6	8
العلوم	6	5	4

الأدب	2	2	-
التاريـخ	2	2	-
الجغرافيا	2	2	-
التصميم، والتكنولوجيا، والاقتصاد المنزلي	3	3	-
تطبيقات الكمبيوتر	-	-	4
الدراسات الاجتماعية	-	-	2
الدراسات التقنية	-	-	4
التربية الوطنية والأخلاقية	2	2	2
التربية البدنية	2	2	2
الموسيقـــى	1	1	-
التشريـــع	1	1	1

علمًا بأن الحصة الاسبوعية مدتها (40) دقيقة.

Source: UNESCO (2011): World Data on Education, (Op. Cit.), P. 14.

ويتضح من الجدول السابق، أن جميع الطلاب في المرحلة الثانوية في جميع مسارات الدراسة يدرسون اللغة الإنجليزية واللغة الأم، ويهدف ذلك إلى تسليح الطلاب باللغات التي تتيح لهم التواصل مع الحضارات الشرقية والغربية، وتقدير ثقافاتهم المحلية وتراثهم عندما يتم التواصل مع الثقافات المختلفة، ويدرس طلاب المسار المتميز السريع مواد أكاديمية بينما يدرس طلاب المسار العادي الفني مواد تطبيقية، وأيضًا الاهتمام بتدريس الرياضيات، والعلوم، والتربية الأخلاقية، والتربية البدنية؛ وهي تساعدهم على اكتساب المعرفة، وغرس القيم والقدرات المطلوبة لحياتهم.

4- التعليم ما بعد الثانوي:

غالبًا ما يتجه الطلاب في هذه المرحلة إلى التعليم الفني والمهني في المعاهد المختصة والكليات المتوسطة، وينتقل إليها الراغبون في مواصلة دراستهم الأكاديمية للحصول على الشهادة العامة للتعليم GEC (المستوى المتقدم -- Advanced Level) ويؤدي الامتحان كل الطلاب في الكليات المتوسطة للقبول في الجامعة (Ministry of Education, 2016, P.1).

وبناءً على نتائج الطلاب في المرحلة الثانوية يتحدد مسارهم إلى ثلاثة اتجاهات (Ministry of Education, 2015B, PP. 3-7):

المسار الأول: وهو قضاء سنتين في معاهد التعليم الفني (Institute of Technical Education)، والحصول على شهادة تدريبية، ومن ثم الانخراط في سوق العمل أو التقديم لمواصلة الدراسة في معاهد التدريب الفنية بعد الانتهاء من هذه المرحلة بنجاح.

المسار الثاني: هو التسجيل في المعاهد التطبيقية (Polytechnics) والدراسة لمدة ثلاث سنوات بها، للحصول على شهادة الدبلوم ومن ثم الانخراط في سوق العمل.

المسار الثالث: هو الدخول إلى الكليات المتوسطة (Junior Colleges) والدراسة بها لمدة سنتان إلى ثلاث سنوات، حسب مستوى الطالب الأكاديمي، للتأهب لدخول امتحان General Certificate of Education المستوى (A) وبها يكون الطالب مؤهلًا للدراسة في الجامعات.

وتتصف الكليات المتوسطة بمرونتها وبحصص التعليم الذاتي، ويدرس الطالب دراسات عامة بجانب إحدى اللغات الأم، ويمكن أن يختار إحدى المجموعات الثلاث التالية في المستوى المتقدم:

- العلوم، وتشمل: الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والاقتصاد، وعلوم الحاسب.

- الآداب، وتشمل: الرياضيات، والأدب الإنجليزي، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والمسرح، والفنون.
- التجارة، وتشمل: الرياضيات، والاقتصاد، ومبادئ المحاسبة، وإدارة الأعمال، والأدب الإنجليزي، والتاريخ، والجغرافيا.

ويؤدي الطلاب امتحانًا في المواد التي يختارونها، وتقدم لهم كذلك مواد اختيارية، كاللغات: الفرنسية، والألمانية، والصينية، واليابانية، والفنون، والموسيقى (البحيري، 2011أ، ص101).

وعلى الرغم من أن سنغافورة باتت تفتخر بكونها صاحبة أحد أقوى الأنظمة المدرسية في العالم عند إجراء المقارنات المتعلقة بالتحصيل الدراسي على المستوى الدولي، فإن هذا لم يحدث على حساب التعليم المهني والتقني، الذي يشكل مجالًا آخر لتفوقها، فقد دعت سنغافورة عددًا من الدول الصناعية الأكثر تقدمًا في العالم لتأسيس مدارس متخصصة في التدريب الصناعي للمرحلة الثانوية العليا في سنغافورة. وقد تأسس معهد التعليم التقني في عام 1992م، وكان الهدف منه تغيير التعليم المهني جذريًا، وأن يكون مثالا عالميًا كيف أن المهارات المهنية والتكنولوجية يمكن أن تترجم إلى اقتصاد قائم على المعرفة (عبد الرحمن، 2016، ص1).

ومما سبق يمكن القول: إن نظام التعليم في سنغافورة بجميع مراحله يتيح مجموعة واسعة من الخيارات سواء أكاديمية أو تقنية لطلابه؛ بهدف مساعدتهم على استغلال إمكاناتهم بصورة كاملة، للوصول في نهاية المطاف إلى عمل يحبونه ويخلصون فيه.

ويختلط الجنسان في جميع المؤسسات التعليمية التي يقدر عددها عام 2015 بحوالي (369) مؤسسة تعليمية منها (185) مدرسة ابتدائية و(154) مدرسة ثانوية بأنواعها و(28) معهدًا فنيًا وتقنيًا وكليات متوسطة (Ministry of Education, 2015d, p.2)، والجدول التالي يوضح عدد مدارس كل مرحلة حسب نوع التمويل وعدد الطلاب وعدد المعلمين.

جدول (5): يبين عدد المدارس في كل مرحلة، ونوع التمويل، وعدد الطلاب، وعدد المعلمين.

نوع المدرسة	نوع التمويل	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
التعليم الابتدائي	حكومي	144	234499	14343
	بمساعدة الحكومة	41		
التعليم الثانوي (المتميز والسريع والعادي)	حكومي	119	170410	13544
	بمساعدة الحكومة	28		
	مستقل أو خاص	7		
معاهد التعليم المهني	حكومي	4	37587	2946
	بمساعدة الحكومة	3		
	مستقل أو خاص	9		
المعاهد الفنية والكليات المتوسطة	حكومي	10	20907	2065
	بمساعدة الحكومة	4		

Source: Ministry Of Education (2015d), Education Statistics Digest 2015, Management of Information and Research Branch, Planning Division, Singapore, p.2.

ويتضح من الجدول السابق، الاهتمام بالتعليم الحكومي في جميع مراحل التعليم، وكذلك كثافة عدد الطلاب في المدارس وبخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبالرغم من كثافة عدد الطلاب إلا أن كفاءة المعلمين، وتوافر الإمكانات المادية والتكنولوجية والبنية التحتية للمدارس والكفاءة الإدارية لها تقضي على هذه العقبة.

ومما سبق يتضح، تنوع برامج التعليم الثانوي، وإتاحة الفرصة لجميع الطلاب للتنقل من سنة دراسية في برنامج إلى سنة دراسية تالية في برنامج آخر مما أوجد

صعوبة فصل التعليم الثانوي العام والفني، وهذا الأمر يساعد الطالب على حرية اختيار ما يرغب في دراسته وفقًا لإمكاناته وقدراته؛ مما يجعله متفوقًا في دراسته ومبدعًا.

5- التعليم العالي والجامعي:

تعد سنغافورة واحدة من الدول الرائدة في التعليم العالي؛ فقد اعتمدت سياسات الإصلاح في العقدين الماضيين لتحويل القطاع الجامعي للانخراط في الابتكار وريادة الأعمال من خلال الشراكة مع الصناعة والتقدم التكنولوجي (Mok, 2015, P. 93). وأعطت سنغافورة أهمية متزايدة للجامعات في تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال البحوث ذات الصلة بالصناعة، وتسويق التكنولوجيا، وجذب المواهب الأجنبية، وبخاصة أن سنغافورة تعد رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتصنيع الإلكترونيات، ومركزًا للخدمات في العالم (Wong et al., 2007, P. 941).

وتتمثل أهداف التعليم العالي فيما يلي (Lee & Wong, 2005, PP. 7-8):

* إكساب الطلاب المهارات والقدرات الفنية اللازمة للعمل الحر.
* تدريب الطلاب على مهارات الابتكار والإبداع والتي تمكنهم من التوصل إلى مشروعات ريادية؛ تلبي احتياجات المجتمع.
* تشجيع الطلاب على القيام بالأعمال الابتكارية والإبداعية، والدخول إلى عالم ريادة الأعمال.
* تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التعلم الريادي لدى شباب الجامعات.
* دعم التعاون بين المراكز البحثية في الجامعات وحاضنات الإبداع العلمي في سنغافورة.

وفيما يلي نتناول أهم الجامعات في سنغافورة:

أ- جامعة سنغافورة الوطنية: National University of Singapore (NUS)

تأسست جامعة سنغافورة الوطنية في سنة 1905، وتعتبر أقدم وأكبر جامعة في سنغافورة، ويلتحق بها أكثر من 27 ألف طالب في مرحلة البكالوريوس وأكثر من عشر آلاف في مرحلة الدراسات العليا، وتضم طلاب من 100 جنسية مختلفة، وتقدم الجامعة برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجالات أكاديمية متنوعة (Xavier & Alsagoff, 2013, P. 229).

ويتسم التعليم في الجامعة بأنه تعليم عملي تطبيقي، ويركز على التعلم القائم على حل المشكلات، ووضعت الجامعة إستراتيجية للتعليم والتعلم، تهدف إلى جذب أفضل الطلاب إلى سنغافورة؛ للاستفادة من التخصصات والفرص، عبر تقديم خبرة تعليمية عالمية هادفة ومتنوعة، ومساعدتهم في تقديم مساهمات لتنمية المجتمع محليًا ودوليًا (NUS, 2015a, P. 1).

ويعتبر نجاح جامعة سنغافورة الوطنية في دعم الابتكارات والإبداعات، وإرسال البعثات الطلابية للتعليم والتدريب في مراكز بحوث التقنية العالمية، وإقامة شراكات بين الجامعة والصناعة، سببًا في ارتفاع معدلات براءات الاختراع في الجامعة، وتحولت الجامعة من كونها جامعة تقليدية إلى نموذج الجامعة الريادية، الذي يتميز بإنتاج المعرفة وتسويقها والمشاركة في إحداث النمو الاقتصادي داخل المجتمع (Lee & Wong, 2005, P. 2).

وحصلت الجامعة على الترتيب (31) عام 2010، و(28) عام 2011، و(25) عام 2012، و(24) عام 2013، و(22) عام 2014 وفقًا لتصنيف الجامعات العالمي The Quacquarelli Symonds World University Ranking وتقوم بها (Times Higher Education (THE- QS)، وفي المرتبة (113) حسب تصنيف (ARWU) وتقوم به جامعة جياوتونج شانغهاي- الصين Academic Ranking of world Universities, 2015.

(ARWU, 2015, P. 1) (Huang, 2011, P. 20)

ب- جامعة نانينغ التكنولوجية Nanyang Technological University (NTU):

تأسست هذه الجامعة عام 1991م، وتعتبر جامعة عالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحوث، من خلال برامج تعليمية في تخصصات متنوعة، وتضم الجامعة أكثر من 90 مركزًا بحثيًّا، وبلغت الاكتشافات العلمية والتكنولوجية 938 اكتشافًا خلال الفترة من 2007 إلى 2013م، وحوالي 97% من خريجي الجامعة يحصلون على فرص للتوظيف في القطاعات المختلفة خلال أربعة أشهر من تخرجهم (Nanyang University Repot, 2013, PP. 1, 2).

وقد صنفت الجامعة في المرتبة (58) عالميًّا في عام 2011م حسب ترتيب الجامعات العالمي Quacquarelli Symonds World University Ranking (THE- QS). وفي عام 2012 صنفت في المرتبة (47)، وفي عام 2014 صنفت في المرتبة (39)، وفي عام 2015 صنفت في المرتبة (13). وتحتضن الجامعة حوالي 33 ألف طالب في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا (Nanyang Technological University, 2016a, PP. 2, 3).

وقد أنشأت الجامعة مركز ريادة الأعمال التكنولوجية Nanyang Technopreneurship Centre ويشرف المركز على المقررات والبحوث المرتبطة بريادة الأعمال التكنولوجية ودعم التعاون بين الشركات والجامعة في بحوث التطوير والابتكار، وتولي الجامعة اهتمامًا ببحوث التكنولوجيا الجديدة، وتحرص على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتخصصين والمتميزين من داخل وخارج سنغافورة (NTU, 2016b, PP. 1, 2).

جـ- جامعة سنغافورة للإدارة Singapore Management University (SMU)

تأسست جامعة سنغافورة للإدارة في عام 2000م، وينص هدف إنشاء الجامعة على نشر أبحاث رائدة في مجال الإدارة وكذلك إعداد قادة مبدعين في هذا المجال، وقادرين على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد، وتضم الجامعة ست كليات،

وهي: كلية إدارة الأعمال، وكلية المحاسبة، وكلية الاقتصاد، وكلية نظم المعلومات، وكلية الحقوق، وكلية العلوم الاجتماعية (SMU, 2016a, P. 1).

واتبعت الجامعة نظامًا تعليميًّا يعتمد على التعليم من خلال المجموعات الصغيرة، وتقوم كل مجموعة بمشروع عملي، بهدف تحفيز التفكير الإبداعي الناقد، والتفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لإعداد جيل جديد من المبدعين في التخصصات المختلفة (SMU, 2016b, P. 1).

د- جامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم

Singapore University of Technology and Design (SUTD):

أنشئت جامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم (SUTD) في عام 2012 وتعد رابع جامعة سنغافورية مستقلة، وتطورت الجامعة بالتعاون مع معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology في أمريكا وجامعة زيجيانغ Zhejiang University الصينية، وتمثل مهمة الجامعة في الرقي بمستوى المعرفة ورعاية ودعم رواد التقنية والمبتكرين لخدمة احتياجات المجتمع عن طريق توفير برامج دراسية وبحثية في العديد من التخصصات (SUTD, 2016a, P. 1).

وتركز الجامعة على التصميم من خلال منهج دراسي متكامل متعدد التخصصات، وبرامج الجامعة تبدأ من الهندسة المعمارية وحتى التصميم لنظم تكنولوجيا المعلومات، والتصميم كتخصص أكاديمي يكون ضمن المنهج الدراسي. وبرامج الدراسات العليا تركز على المنتجات الهندسية، وهندسة النظم ونظم المعلومات، وهي مصممة لدعم المبدعين والخبراء والمفكرين ورجال الأعمال، وتركز على الابتكار وريادة الأعمال (SUTD, 2016b, P. 4).

وتقدم الجامعة تخصصات في المجالات التالية: الهندسة والتصميم، والتنمية الهندسية، والأنظمة الهندسية، وتكنولوجيا تصميم الأنظمة المعلوماتية، والفنون والعلوم الاجتماعية (SUTD, 2016C, P. 1).

وبالإضافة إلى الأربع جامعات الحكومية توجد عدة معاهد فنية، والعديد من المعاهد المتخصصة في عدة مجالات، والعديد من المعاهد الأجنبية وكل هذه المؤسسات التعليمية تعتبر من الأفضل في العالم وغالبيتها شريكة لمعاهد في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأستراليا، وتعد الميزة الأساسية للتعليم العالي في سنغافورة هي الانتقاء الجيد للطلاب المتميزين والجودة الأكاديمية للمناهج الدراسية؛ مما أدى إلى ارتفاع تصنيف الجامعات السنغافورية إلى الأفضل بين الجامعات الآسيوية والعالمية، وبالتالي أصبحت تجذب عددًا كبيرًا من الطلاب الأجانب في مختلف التخصصات.

ثالثًا ـ عمليات النظام التعليمي في سنغافورة:

1- طول العام الدراسي:

يبدأ العام الدراسي في شهر يناير من كل عام، وينقسم إلى أربعة فصول، مدة كل فصل عشرة أسابيع. ويتمتع الطلاب بعطلة لمدة أسبوع واحد خلال الفصلين الثاني والثالث، ثم عطلة لمدة شهر في منتصف العام الدراسي، وشهر ونصف في نهاية العام، ويبدأ اليوم الدراسي وفق التقويم المعتاد في الساعة السابعة والنصف صباحًا للفترة الأولى التي تمتد إلى الواحدة بعد الظهر، بينما تبدأ الفترة الثانية في الساعة الواحدة، وتنتهي في الساعة السادسة والنصف مساءًا. وتبدأ رياض الأطفال في عملية تسجيل الطلاب بداية شهر مارس من كل عام (البحيري، 2011أ، ص102).

2- إدارة التعليم:

تتولى وزارة التربية والتعليم مسئولية إدارة التعليم فيها مركزيًّا؛ وذلك نظرًا لصغر الدولة، فتوجه الوزارة صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية، وتتولى تطوير وإدارة المدارس الابتدائية والثانوية والكليات المتوسطة الحكومية، بالإضافة إلى الإشراف على المدارس الخاصة، وتقع الكليات التقنية والجامعات ومعاهد التعليم تحت المجلس التشريعي التابع لوزارة التربية، وتتبع هذه المؤسسات السياسة التربوية الشاملة للوزارة (Ng & Chan, 2008, P. 489).

ويعتبر التعليم من أهم أولويات الحكومة السنغافورية، وبشكل خاص التعليم العالي. وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى رفع مستوى التعليم إضافة إلى الرفع من قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية. فهي تسعى إلى جذب معاهد أجنبية ذات سمعة عالمية جيدة، عن طريق إنشاء مراكز لها في سنغافورة. والهدف من ذلك هو أن تصبح سنغافورة مركزًا دوليًّا في التعليم، وتستقطب أكبر عدد ممكن من الطلبة الدوليين (Ng, 2010, PP. 284, 285).

وفي سنغافورة تتبنى القيادة المدرسية أسلوب القيادة التيسيرية في المدارس، فقد رفعت وزارة التربية والتعليم شعار أن المدرسة الفعالة تعني قائدًا فعالًا، وأن التميز في العمل القيادي يعد سببًا من أسباب التفوق والريادة المدرسية في المدارس. ويتمثل جوهر القيادة التيسيرية في المدارس السنغافورية في مساعدة فريق العمل المدرسي، من خلال التركيز على تحقيق مصالح جميع أفراد العمل المدرسي (يعقوب، 2009، ص17).

ولذا فالقائد الميسر في المدارس السنغافورية لكي يزيد من تفعيل طاقات فريق العمل المدرسي معه فهو يميل إلى تخفيض درجة اعتمادية الفريق المدرسي عليه، وعلى هذا فإن القائد الميسر في المدارس السنغافورية يشخص المشكلات المدرسية، ثم يتدخل بالقدر الذي يسمح لفريق العمل معه بتحمل أكبر قدر من المسئولية في تشخيص وحل المشاكل المدرسية. والقائد الميسر بالتعاون مع فريق العمل المدرسي يعملان على إيجاد بيئة مناسبة للتعلم، ويتمثل التعلم في تجويد الأداء بأفضل طريقة ممكنة (Dimmock & Tan, 2012, P. 326).

وقامت وزارة التربية والتعليم السنغافورية بوضع أسس اللا مركزية؛ عن طريق الانتقال من منظومة مركزية شديدة القبضة إلى منظومة تتيح للسلطات المحلية مزيدًا من الحرية والمرونة، ولذا أصبحت المدارس أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها دون التقيد بالقرارات الفوقية. وبالتالي عندما اتخذت المدارس قراراتها بنفسها أصبحت تسعى لوضع برامج ومشاريع تساعدها على التفوق، وقد تم النظر إلى اللا مركزية على أنها السبيل الأمثل لدعم الثقافة المحلية، ومشروعات الأعمال، والخدمات المحلية من أجل تقديم خدمات تعليمية جيدة (تان، 2010، ص721).

ويمتاز نموذج الإدارة في سنغافورة بما يلي (باشيوة & البرواري، 2009، ص ص120، 121):

* تقديم خدمة ذات جودة بطريقة سريعة وفعالة.
* الالتزام بمعايير عالية من الحرفية والنزاهة والأخلاق.
* بذل الجهد لمساعدة العملاء وتلبية احتياجاتهم.
* يعد احترام العاملين المطلب الأول لتحقيق الخدمة والتعبير عن الالتزام الصادق.
* يعد التغيير أمرًا أساسيًّا للحفاظ على القدرات التنافسية الدولية.
* التعلم من الآخرين ومن إبداء الملاحظات على الأداء.
* تقدير العاملين وتحسين قدراتهم؛ من خلال التدريب، والتشجيع على التطوير المستمر.
* استحداث سياسة الازدواج اللغوي (الإنجليزية واللغة الأم)؛ لزيادة الإنتاجية والانسجام الاجتماعي والتماسك الوطني.
* توسيع التعليم في الدراسات العليا، والعمل على جعل الجامعات السنغافورية عالمية المستوى.

وتم تنظيم وزارة التربية والتعليم إلى ثلاثة أقسام: مهنية، وسياسية، وخدمية، ويتضمن القسم المهني الوحدات التالية: تطوير وتخطيط المناهج، والبرامج التعليمية، وتكنولوجيا التعليم، والمدارس، وأكاديمية سنغافورة للمعلمين. ويتضمن القسم السياسي الوحدات التالية: شركات الاتصالات، والتعليم العالي، والتطوير التنظيمي، والتخطيط والتعليم الخاص. ويتضمن القسم الخدمي الوحدات التالية: التمويل، والأفراد، والخدمات القانونية، والتخطيط المدرسي. وتشرف وزارة التربية والتعليم على مجالس تشريعية، ومنها: مجلس التعليم الخاص، ومعهد دراسات جنوب شرق آسيا، ومعهد التعليم الفني، ومركز سنغافورة للعلوم، ومعهد البوليتكنيك، ومعهد سنغافورة للفنون

التطبيقية، ومركز الامتحانات والتقويم السنغافوري (UNESCO, 2011, PP. 3, 4).

ومما سبق يمكن القول؛ إن الإدارة التعليمية تتبني مبدأ الأوتوقراطية المبنية على الجمع بين فوائد الإدارة المركزية واللا مركزية معًا والمرونة وسرعة التكيف مع احتياجات الدولة، ويتم ذلك من خلال تطوير قنوات الاتصال بين مستويات الإدارة التعليمية في الاتجاهات كافة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى وعرضيًّا بين المدارس وبعضها.

وأصبح يتوفر لكل إدارة مدرسية في مراحل التعليم حرية الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة لكل موقف، دون الرجوع إلى وزارة التربية والتعليم، مع تطبيق جميع القواعد والمعايير التي تشترطها الوزارة.

3- مناهج التعليم في سنغافورة:

اهتمت سنغافورة في إصلاح التعليم بالمناهج الدراسية، وأولت مسئوليتها إلى إدارة المناهج التابعة للقسم الفني بوزارة التربية والتعليم، وأصبحت مهمة هذه الإدارة هي مراجعة وتعديل المناهج الدراسية وفق معايير محددة وضعتها الدولة، بناءً على متطلبات العصر، ومتطلبات التنمية في كل مساراتها، وإعداد توصيف للمناهج الدراسية، وبيان أهدافها.

ويشرف قسم تخطيط المناهج في وزارة التربية والتعليم على وضع المناهج الوطنية ومراجعتها وتعديلها بصورة مستمرة ومنظمة وفق معطيات العصر، وبما يتناسب مع متطلبات التنمية، ويحدد هذا القسم المواد الأساسية والمواد الاختيارية في جميع المراحل التعليمية، إذ تدرس في المرحلة الابتدائية، والثانوية والكليات المتوسطة مواد إجبارية تشمل اللغة الإنجليزية وإحدى اللغات الأم والرياضيات، وذلك لمدة عشر سنوات دراسية على الأقل، كما تدرس مواد اختيارية في جميع المراحل (Hodge, 2015, P. 3).

ويتم بناء المناهج الدراسية وفقًا للخطوات التالية (البحيري، 2011أ، ص102):

أ – إعداد توصيف لكل مادة دراسية، وبيان لأهدافها، وتوجيهات ومقترحات حول طرق التدريس مع تحديد مستويات التحصيل المطلوبة.

ب– بعد اعتماد منهج كل مادة دراسية يقوم مؤلفو الكتب الدراسية بالتعاون مع المعلمين تحت إشراف معهد تطوير المناهج بترجمة كل منهج إلى رزم متعددة الوسائط (الحقيبة التعليمية) وتشمل إستراتيجيات التدريس والمواد التعليمية لكل مادة دراسية، وتتكون الرزمة من: كتاب الطالب، وكراسة الأنشطة، ودليل المعلم، وعدد من المواد السمعية والبصرية.

جـ– يقوم فريق مكون من مراقبين متخصصين في المادة الدراسية التابعين لقسم تخطيط المناهج وموظفين من وحدة الكتب المدرسية بمراجعة الكتب المدرسية والمواد المصاحبة قبل اعتمادها، وذلك لتأكيد مطابقة محتويات الكتب للأهداف والمحتوى والمعايير المحددة.

د – تترك حرية اختيار المواد التعليمية للمعلمين وفقًا لاحتياجات المتعلمين، كما يتولى معهد تطوير المناهج تدريب المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها؛ بغرض مساعدتهم في التعرف على التغييرات التي طرأت في المنهج.

وقامت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة باختصار المناهج التعليمية بنسبة 10% إلى 30% من أجل السماح بإدخال قدر معين من المهارات العقلية والروح الإبداعية والابتكارية في المناهج وطرق وضع الاختبارات (سليم وآخرون، 2003، ص32).

ويعتمد النموذج السنغافوري للجودة الشاملة على شمولية الأنظمة والبرامج التعليمية داخل المؤسسة التعليمية، بما يضمن نموًا فكريًّا وجسديًّا متكاملًا للمتعلمين في مختلف المراحل، وتركز البرامج على تحقيق التوازن بين المواد الدراسية، وتطوير الشخصية، وتم تكثيف الجهود لأجل تحقيق الآتي: مزيد من الاهتمام بتطوير البحوث والمناهج التعليمية، والتركيز على الرياضيات والعلوم والمواد التقنية، وإقامة المدارس للتدريب على الجوانب المهنية والتقنية لتوفير قاعدة قوى عاملة لخدمة الصناعة، ومراجعة مناهج المرحلة الجامعية لضمان ملاءمتها وحداثتها، واستحداث إستراتيجيات تعليم وتعلم تتسم بالتجديد والإبداع واجتذاب الطلبة الموهوبين (باشيوة، البرواري، 2009، ص120).

والشكل التالي يوضح نموذج تطوير المناهج في سنغافورة.

شكل (2): نموذج تطوير المناهج في سنغافورة

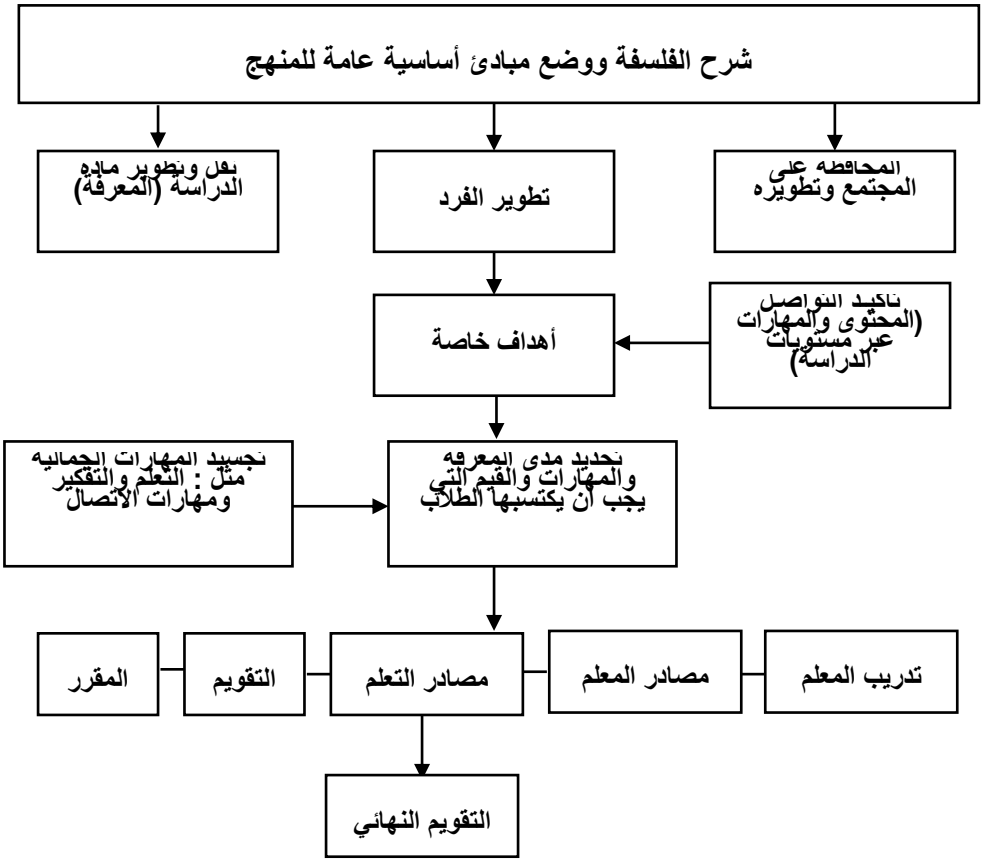

المصدر: المقبل (2003): "التعليم في سنغافورة.. مواجهة المستقبل"، مجلة مناهج، العدد الثالث، الرياض، ص23.

وتركز المناهج الدراسية على التفكير والاستنتاج والتحليل بعيدًا عن الحفظ والتلقين، وهدفها إعداد طالب قادر على التفكير الخلاق والتعلم الذاتي، ولديه القدرة على العمل بكفاءة ضمن فريق، مستخدمًا الأساليب التكنولوجية الحديثة؛ ليصبح بعد ذلك مواطنًا يحافظ على هويته الوطنية، كما أولت الحكومة السنغافورية مناهج العلوم والرياضيات في مختلف المراحل الدراسية عناية فائقة؛ مما جعل نظام التعليم السنغافوري يحتل مراتب متقدمة في الاختبارات الدولية مثل الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم TIMSS (Trends in International

(Mathematics and Science study وهي دراسة دولية تهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها والتطبيق العملي لها، وتقييم التحصيل وتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم (Hodge, 2015, P.3).

ويستخدم معلمو العلوم والرياضيات طرق تدريس متنوعة وحديثة، مثل: حل المشكلات، والاستقصاء، والاستكشاف الموجه، والتجارب العملية، والمشاريع، والرحلات العلمية، والتعلم التعاوني، والعمل في مجموعات، والرسوم الكاريكاتيرية، والقصة، وغيرها، إضافة إلى التركيز بشكل كبير على تقنية المعلومات واستخدام الإنترنت للبحث عن المعلومات، والتوصل لحل المشكلات والمواقف الجديدة، كما يستخدم المعلم في سنغافورة التمثيل والغناء كأحد أساليب التدريس وتوصيل المعلومات والمعارف والمفاهيم العلمية.

4- إعداد المعلم وتدريبه:

قامت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة بإصلاح منظومة إعداد المعلم من خلال أكاديمية المعلمين (Academy of Singapore Teachers) لإعداد المعلمين مهنيًّا خلال 4 سنوات، ويتم اختيار المعلمين من الثلث الأفضل من خريجي المدرسة الثانوية (GCE "A" Level)، حيث يتم قبول واحد فقط من كل ثمانية متقدمين للقبول في برنامج إعداد المعلمين، وذلك بعد عملية انتقاء تتضمن كثيرًا من الإجراءات والمقابلات الصارمة التي ترتكز على السمات الشخصية التي تجعل منهم معلمين أكفاء، إضافة إلى مراجعة السجل الأكاديمي ومساهماتهم تجاه المدرسة والمجتمع. فالتدريس مهنة محترمة جدًّا في سنغافورة وهذا يرجع إلى أن تقدير المعلمين هو جزء من الثقافة الكونفوشيوسية، إضافة إلى أن الجميع يعرفون كم هو صعب أن يصبح الشخص مدرسًا فبفضل المعلمين يتبوأ الطلبة السنغافوريين أعلى المراتب في العالم (الدخيل، 2014، ص174).

ويعد المعلم في سنغافورة من أهم ركائز العملية التعليمية وتبذل الحكومة قصارى جهدها لدعم المعلمين وتقدير جهودهم؛ من أجل الحصول على تعليم ذي جودة عالية في المدارس، كما أن الدولة تساعد المعلمين على تنمية قدراتهم ومهاراتهم

المهنية؛ ليصبحوا أكثر قدرة على أداء عملهم بحرفية. وتم إنشاء المعهد الوطني للتعليم National Institute of Education (NIE) التابع لجامعة نانينغ التكنولوجية ويقدم المعهد برامج لجميع مستويات إعداد لمعلمين ابتداءً من برامج ما قبل الخدمة إلى برامج التدريب في أثناء الخدمة (Lim, 2013, P. 2).

ويقدم المعهد العديد من البرامج (دوام كامل أو دوام جزئي) التي تستهدف المعلمين والقيادات التربوية في المدارس الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية، مثل البرنامج التمهيدي للمعلمين المستجدين، وبرامج في مجال تطوير المعلمين، ورؤساء الأقسام، والمديرين المساعدين، ومديري المدارس خلال فترة خدمتهم، كما يقدم برامج الماجستير والدكتوراه؛ إذ تتميز هذه البرامج بوجود تركيز على التطبيقات في المجال التربوي (Lim, 2007, P. 436).

ويجب على المعلمين المحتملين الذين حصلوا بالفعل على درجة البكالوريوس أن يستكملوا واحدًا من برامج إعداد المعلمين في المعهد الوطني للتعليم (NIE)، إضافة إلى اجتياز اختبار كفاءة الدخول، وتشمل تلك البرامج (Lim, 2007, P. 437):

- برنامج دبلوم الدراسات العليا في التربية.
- برامج المرحلة الجامعية بكالوريوس في الآداب والعلوم والتربية.
- برامج تثقيف المعلمين في مجال البحث والمهارات الإدارية.
- برامج تعزيز فعالية المعلمين من خلال التعليم مدى الحياة.

وتتراوح مدة هذه البرامج بين سنتين إلى أربع سنوات يحصل خلالها المرشحون لوظيفة المعلم على راتب شهري يعادل 60% من رواتب المعلمين.

وينقسم تدريب المعلم في سنغافورة إلى قسمين (عيسان، 2009، ص ص37،38):

❖ التدريب قبل الخدمة وتقوم به الجامعات والمعاهد المتخصصة في إعداد المعلم.

❖ التدريب أثناء الخدمة وتقوم به وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعات والكليات التربوية، ومؤسسات التدريب الخاصة والمواقع الإلكترونية الخاصة بالتدريب المستمر والتدريب عن بعد. أما مجالات التدريب فإنها تتمثل فيما يلي: الجانب العلمي والمعرفي التخصصي لدى المعلمين، ومهارات استخدام تقنية المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم، ومهارات الاتصال والعلاقات الإنسانية، وتعزيز روح الانتماء لمهنة التعليم.

وتقدم أكاديمية المعلمين برامج لتدريب المعلمين ورفع تأهيلهم، وتوفر دورات تدريبية، يمنح خلالها تفرغًا جزئيًّا، ومن هذه الدورات ما يلي (أبو غزالة، 2010م، ص776):

- مقدمة في الرعاية والتوجيه المهني في المدارس (30 ساعة) صباحًا، تفرغ جزئي 3 ساعات أسبوعيًّا.
- مهارات أولية في الرعاية التربوية والتوجيه الجماعي (30 ساعة) صباحًا، تفرغ جزئي 3 ساعات أسبوعيًّا.
- مهارات أولية في رعاية الحالات الفردية (30 ساعة) صباحًا، تفرغ جزئي 3 ساعات أسبوعيًّا.
- تخطيط وتطبيق برنامج التوجيه المهني في المدارس (أسبوع).
- تقويم برنامج الرعاية والتوجيه المهني في المدارس (أسبوع).
- البحث والتطوير في برامج الرعاية والتوجيه المهني والإرشاد (أسبوع).
- مهارات متقدمة في دراسة الحالات الفردية والجماعية (أسبوع).

كما تحرص وزارة التربية والتعليم على تقديم تدريب على التقنيات الحديثة، وتشجيع المعلمين على اقتناء أجهزة الحاسوب المحمولة، والكتب اللوحية الإلكترونية، وتدفع الوزارة 40% من ثمنها، ويقدر ما يتلقاه المعلم السنغافوري من تدريبات بما يزيد عن 100 ساعة تدريب سنويًّا موزعة بشكل دوري، وهي تساهم في رفع كفاءته،

ومواكبتـه لأحـدث التطـورات ذات الصـلة بالحقـل التربـوي والتعليمـي (تـان، 2010، ص722).

ويتراوح راتب المعلم في سنغافورة بين (24 ـ 27) ألف دولار في السنة، ويمنح حوافز مجزية، إضافة إلى البدلات والإعانات، كما يصرف له ألف دولار سنويًّا لتطوير قدراته الذاتية من خلال حضوره الدورات التدريبية في معاهد خاصة أو شراء مستلزمات تقنية ذات صلة بالتعليم. وقد أقرت الحكومة مشروع (جودة المعلم) والذي يعطي للمعلم مزيدًا من الهيبة والاحترام، وتقضي تمامًا على الصورة النمطية التي ظلت سائدة في المجتمع حتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، إذ كان المعلمون يعينون بشكل كمي دون اهتمام بالكفاءة والجودة، وكان نتاج ذلك أن نصف الطلاب يتركون المدرسة بعد الصف الرابع الابتدائي (عبد الحافظ، 2012، ص3).

وأنشأت جامعة سنغافورة الوطنية أكاديمية التدريس Teaching Academy عام 2009م لاتخاذ القرارات بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الأكاديمية والتدريس، وتحقيق التميز في التعليم والتعلم في الجامعة، وتعزيز ثقافة متوازنة للتميز التعليمي والبحثي، ومتابعة التعليم والتعلم والابتكار، وتعزيز ثقافة التميز في التدريس وتبادل الخبرات، وعمل منتديات وورش عمل تناقش القضايا التي تتعلق بالتدريس والتعلم سواء للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، كما تعمل الأكاديمية على تسهيل تبادل الأفكار والخبرات في مجال التعليم وطرق التدريس (NUS, 2015a, P. 2).

ويقوم المعهد الوطني للتعليم بملاحظة المعلمين لمدة ثلاث سنوات من أجل تحديد أي مسار وظيفي يناسبهم، إذ توجد ثلاثة مسارات يمكن أن يتخذها المعلمون في سنغافورة، وهذه المسارات هي (Nusche et al., 2014, P. 118):

- مسار التدريس: ويلتحق به الراغبون في العمل كمعلمي صفوف مع توفير فرص التنمية والتقدم المهني في المجالات التربوية والتدريسية ويتدرج المعلم وصولًا إلى أعلى درجة وهي كبير معلمين.
- مسار القيادة: يتم اكتشاف موهبة القيادة لدى المعلم في وقت مبكر، ويتم إعداده وتدريبه لمدة ستة أشهر، وبعدها يمكن ترقيتهم كقيادات تنفيذية.

- المسار المتخصص: ويتم تدريب المعلم للقيام بهذا الدور، ويتم التركيز على المهارات العلمية والمعرفية والتطوير التعليمي، ويلتحق به الراغبون في العمل على تطوير المناهج الدراسية المتخصصة.

5- قبول الطلاب:

بلغ عدد الطلاب 530 ألف طالب، وعدد المدارس 354 مدرسة وذلك عام 2012 (Ministry of Education, 2012, P. 4). ووضعت سنغافورة قانونًا يصبح بموجبه التعليم الابتدائي إلزاميًّا لجميع التلاميذ، وإذا امتنع الآباء عن تسجيل أبنائهم في المدارس الابتدائية يعتبر ذلك مخالفة صريحة للقوانين. وتوجد ثلاثة أنواع من المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية تقبل الطلاب تبعًا لمعدلاتهم ووفقًا لنظام القبول المركزي، وهي: الكليات المتوسطة ومدتها عامان، وهي تهيئ الطلاب للدخول إلى الجامعة، والمعاهد التطبيقية ومدتها ثلاث سنوات وهي تتيح الفرصة للطلبة المتفوقين لدخول الجامعة، ومعاهد التعليم الفني ومدتها عامان (العبيدي، 2012، ص208).

وفي الجامعات، يتم القبول على أساس اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية الذي يعد شرطًا أساسيًّا من شروط قبوله في الجامعة التي يود الدراسة فيها، وعاملًا مهمًا للتفاهم والتعامل في المجتمع الذي سيعيش فيه، ومن أجل ذلك ينبغي على الطالب أن يعد نفسه إعدادًا جيدًا لهذا الأمر. وينبغي الإشارة إلى أن هناك شروطًا عامة للقبول في الجامعات السنغافورية، وهي: معدل لا يقل عن "جيد جدًا" في شهادة البكالوريوس، ومعدل لا يقل عن (7) في شهادة IELTS في التخصصات الأدبية، ومعدل لا يقل عن (6.5) في شهادة IELTS في التخصصات العلمية.

وتم ربط سياسة القبول في الجامعات بخطط وزارة القوى العمالية ووزارة التنمية الوطنية، وإعدادهم عبر مراكز دعم التوظيف في الجامعات، وذلك بهدف الحد من البطالة بين خريجي الجامعات. ولقد اتبعت الحكومة السنغافورية سياسة متمثلة في الحد من نسب قبول الطلبة في الجامعات حيث وضعت معايير متقدمة للقبول في الجامعات، وفي ظل تنافس الطلاب للالتحاق بالجامعات، فإنه يسمح فقط لأعلى 25% من الطلاب الالتحاق بالجامعة. وقد تجنبت سنغافورة بهذه السياسة ما وقعت

فيه الكثير من البلاد النامية، وهو قبول أعداد هائلة من الطلاب في الجامعات لتلبية الطلب الاجتماعي، مما يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة من الطلاب أكثر من احتياجات سوق العمل (السيد & إبراهيم، 2014، ص304).

6- تمويل التعليم:

تتحدد مهمة وزارة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان السنغافوري؛ لتجعل منه عنصرًا قادرًا على المساهمة في تطور مستقبل الدولة، إذ تسعى وزارة التربية والتعليم السنغافورية إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف مواهبهم، واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك من نظام تعليمي متقدم ومؤسسات تعليمية مجهزة بأحدث الوسائل.

وتمول رياض الأطفال برامجها من عائدات الرسوم الدراسية التي يدفعها أولياء الأمور نظير الخدمات التعليمية التي يتلقاها أبناؤهم في الفئة العمرية من (3 ـ 5) سنوات (البحيري، 2011ب، ص121) والرسوم الدراسية مجانية في المرحلة الابتدائية، أما في المرحلة الثانوية فيدفع الطالب مبلغ خمسة دولارات سنغافورية في الشهر (حوالي أربعة دولارات أمريكية)، وهذا المبلغ له قيمة معنوية فقط حيث يشعر الطالب وأهله بأهمية طلب العلم وضرورة الحرص وبذل الجهد في تحصيله؛ ولذا فإن دفع هذا المبلغ تعبير عن حرص الطالب وأهله، ومع ذلك يدفع الأهالي رسومًا أخرى تغطي جزءًا من كلفة المعدات والبرامج الخاصة التي قد تكون في مدارسهم ويعفى الطلاب المحتاجون من هذه الرسوم بعد أن يقدموا ما يبين عدم قدرتهم على الدفع (البحيري، 2011أ، ص103).

واستنادًا على إستراتيجية إنشاء الجامعات المستقلة في سنغافورة فإن الجامعات تعتمد على التمويل الحكومي، وتوظف الحكومة كثيرًا من الإنفاق في ميدان التعليم، إذ يبلغ حوالي 20% من الميزانية القومية، وتأتي ميزانية التعليم في المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع (NUS, 2015b, P. 82).

وإدارة التمويل تتم مباشرة من قبل الحكومة المركزية؛ إذ تم تصنيف المدارس وفقًا لنوع التمويل إما حكومية أو بمساعدة الحكومة أو مستقلة، ويتم تمويل المدارس الحكومية بالكامل من قبل الحكومة، في حين أن المدارس التي تمول بمساعدة

الحكومة تتلقى التمويل الحكومي الجزئي وعادة يصل إلى 90% من إجمالي إيرادات المدرسة، وغالبًا تكون تلك المدارس الدينية فقط، بينما المدارس المستقلة تتلقى تمويلًا إضافيًّا من الحكومة، وتتلقى مخصصات إضافية لكل طالب تصل إلى (200 دولار) في السنة (Center on International Education Benchmarking, 2016, P. 1).

7- الإصلاح التعليمي:

يرجع النجاح في إصلاح سنغافورة إلى (لى كوان يو)؛ فقد اختار مجموعة من الموظفين الأكثر قدرة وكفاءة للعمل في الحكومة السنغافورية، وأعطى فريقًا من المتخصصين مهمة وضع السياسة ومراقبة التنفيذ، وحرص على تأكيد تنفيذها وعدم التهاون فيها، وأوجب أن تكون السياسات الجديدة مترابطة، ويعزز كل منها الآخر، وأن تكمل السياسات المطبقة بالفعل. وقد تم إصلاح التعليم في سنغافورة خلال المراحل التالية:

أ – المرحلة الأولى: بدأت مسيرة إصلاح التعليم في السبعينيات، وكانت مهمتها محو الأمية، إذ كانت العمالة رخيصة في سنغافورة بالنسبة للدول الأخرى، وكان الهدف تعليمهم القراءة والكتابة؛ للرفع من أجورهم، وتم تنفيذ إصلاحات تتعلق بالتعليم الابتدائي الإلزامي والمدارس الثانوية والتعليم ما بعد الثانوي، وتم الاهتمام بسياسة الازدواج اللغوي بين الإنجليزية واللغة الأم؛ لزيادة التماسك الوطني، والتركيز على الرياضيات، والعلوم والمواد التقنية (السيد & إبراهيم، 2014، ص312).

ب- المرحلة الثانية: كانت مهمة الإصلاح تكمن في كيفية حصول جميع الطلاب على معايير التعليم العالمية؛ وبالتالي تطوير النظام الاقتصادي السنغافوري، لذا تم التركيز على المناهج الدراسية، والأساليب المتبعة في المدارس؛ والتي من شأنها تدعيم الإبداع والابتكار للطلاب، وتم تأسيس معهد تطوير المناهج لتطوير المناهج الدراسية وفقًا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والتحولات العالمية.

جـ- المرحلة الثالثة: وعرفت باسم "النموذج المركز على القدرة" وأطلقت فيها مبادرة عام 1997 باسم "مدارس تفكر، تعلم الأمة" Thinking Schools, Learning Nation (TSLN) والتي اهتمت بتقديم تعليم قادر على مواجهة

المستقبل، وتنمية ثقافة التعليم والتفكير العميق، وقد قامت هذه المبادرة على أربعة مبادئ رئيسية، وهي (الدخيل، 2014، ص ص157، 158):

- الاستناد إلى نوعية جيدة من المعلمين؛ لذلك اتخذت في أثناء هذه المرحلة تدابير من أجل رفع مستوى المعلمين عبر إعادة النظر في أجور المعلمين وعبر مبادرات التطوير المهني المكثف لتنمية مهارات المعلمين.
- منحت هذه المبادرة قادة المدارس مزيدًا من الاستقلالية، فقد مكنت قادة المدارس والمعلمين من ابتكار أساليب تعليمية تتلاءم مع بيئة مدارسهم، وتلبي احتياجات طلابهم.
- تميزت هذه المبادرة باستحداث نموذج التميز المدرسي School Excellence Model (SEM)؛ لكونه نموذجًا تقع فيه مسئولية التطوير والتحكم فيه على عاتق المدارس.
- تقسيم المدارس إلى مجموعات يشرف عليها موجهون مختصون، وقد مكن نظام المجموعات في المدارس من التفكير في تطوير أساليبها واستحداث برامج جديدة، مما أدى إلى نمو مهني سريع لكل من المدارس ومعلميها. فقد أتاحت البرامج الإرشادية لمجموعات المعلمين في هذا النظام الالتقاء والتحدث عن جهودهم المهنية الخاصة، وأصبحت مراكز التميز ومراكز التعليم الأماكن التي يتبادل فيها المعلمون أفضل أساليب التعلم مع نظرائهم.

د – المرحلة الرابعة: تم إطلاق مبادرة "تدريس أقل، تعلم أكثر" "Teach Less, Learn More" (TLLM) وهي المبادرة التي انتقلت بالتعليم بعيدًا عن الحفظ والتلقين والمهام المتكررة إلى فهم أعمق للمفاهيم القائمة على حل المشكلات وإفساح المجال أمام الطلبة للتفكير، واجتذاب المعلمين المهرة وتعديل رواتبهم، وبدأ المعلمون ينظرون بطريقة أكثر جدية إلى عملهم لابتكار أساليب جديدة للتعليم والتعلم. وزيادة مردود التعليم التقني وتقوية المعاهد متعددة التقنيات، ومضاعفة الإمكانية الاستيعابية للدراسات العليا والعمل على جعل جامعات سنغافورة عالية المستوى (Ministry of Education, 2014, P. 1).

هـ- المرحلة الخامسة: في عام 2008 تم التخلي عن كون التعليم الثانوي قسمين إما عام أو فني إلى تخصصات أكثر استنادًا إلى هدف الطلاب النهائي من التعليم اعتمادًا على استعدادهم. وتم التركيز على تعزيز التنافس الاقتصادي من خلال مبادرة أمة مبدعة، والتي تهدف إلى أن تكون سنغافورة مدينة عالمية بواسطة تكنولوجيا المعلومات .(Yeong & Ng, 2009, P. 118).

ومن خلال العرض السابق لمراحل إصلاح التعليم في سنغافورة نجد، التركيز باستمرار على زيادة تحسين نوعية المعلمين وقادة التعليم، وجعلهم من الثلث الأعلى من طبقات المجتمع، إذ يتم تدريبهم في واحدة من أعرق مؤسسات التعليم العالي في سنغافورة، ومن ثم منحهم فرص التدريب التي يحتاجونها؛ للتدرج في السلم الوظيفي واضح المعالم، الذي يقدم مجموعة متنوعة من المسارات الوظيفية إلى أعلى المناصب القيادية في الدولية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن وضعية النظام التعليمي السنغافوري بين نظم التعليم العالمية يمكن أن يستدل عليها من خلال:

- التعليم في سنغافورة يعد الطلاب لمهارات القرن الحادي والعشرين، وهي: التواصل بمختلف اللغات، والتعرف على طرق حل المشكلات، وكيفية التعلم، والعمل مع الآخرين، ويزودهم بالمهارات، والمعارف، والقيم الصحيحة؛ لضمان الاعتماد على الذات، والتكيف مع العالم المحيط.

- التعليم في سنغافورة يحافظ على الجذور الثقافية للطلاب، ويعزز معرفتهم بتراثهم الثقافي واللغة الأم، وفي نفس الوقت يفهمون ويحترمون مختلف الخلفيات العرقية والدينية والثقافية واللغوية بين المواطنين؛ مما يحدث نوعًا من التآلف وتقبل الآخر.

- في اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة Programme for International Student Assessment (PISA) وهي تتم من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتجرى هذه الاختبارات مرة كل ثلاث سنوات لقياس قدرات الطلبة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، احتل الطالب السنغافوري عام 2012 المركز الثاني في الرياضيات والعلوم والقراءة

من بين طلاب 65 دولة منهم (34) دولة من الأعضاء في المنظمة و(31) دولة من خارجها وذلك بعد الصين (Gurria, 2014, P. 3-7). وفي عام 2009 احتل الطالب السنغافوري المركز الخامس وذلك بعد كوريا وفنلندا والصين وهونج كونج (Shepherd, 2010, P.2).

- نظام التعليم السنغافوري يحتل المرتبة الثالثة بين نظم التعليم العالمية في عام 2015، ولدى سنغافورة واحد من أفضل أنظمة التعليم الابتدائي في العالم، ويتميز بأنه نظام تعليمي أنشئ من الصفر، ويركز على التعليم القائم حل المشكلات بعيدًا عن التلقين والاستظهار والتكرار (Fair Reporters, 2015, P. 1).

- في اختبار (Pirls) وهو اختصار للدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (Progress in International Reading Literacy Study) وتشرف عليها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي وتقوم الدراسة على تقييم قدرة الطلاب في الصف الرابع الابتدائي على مهارات القراءة بلغتهم الأم، واحتل الطالب السنغافوري المرتبة الرابعة من بين طلاب (53) نظامًا تعليميًّا وذلك لعام 2011 (Buckley, 2012, P. 14).

- وفي اختبارات (TIMSS) الدولية لتقويم وقياس الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم (Trends in International Mathematics and Science study) وهي اختبارات دولية لتقييم تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم، وتتم تحت إشراف الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي، وركزت الاختبارات على طلبة الصفين الرابع والثامن، وحصل الطالب السنغافوري في الصف الرابع على المركز الأول في الرياضيات والمركز الثاني في العلوم، بينما حصل الطالب السنغافوري في الصف الثامن على المركز الثاني في الرياضيات والمركز الأول في العلوم، وذلك من بين طلاب (74) دولة على مستوى العالم لعام 2011م .(Buckley, 2012, PP. 31-56)

- احتلت سنغافورة المستوى الأول على العالم في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في البيئة التنظيمية، وهذا يعني أنها أفضل مكان لممارسة الأعمال

الاقتصادية في العالم، وذلك طبقًا لتقرير البنك الدولي 2015 (البنك الدولي، 2015، ص1).

- تميزت الجامعات السنغافورية بريادتها وبخاصة جامعة سنغافورة الوطنية والتي تتواجد مع جامعة نانينغ التكنولوجية بالقرب من المجمعات التكنولوجية التي توجد بها شركات متخصصة في التكنولوجيا العالمية، وبالتالي أصبحت تجذب في كل عام عددًا كبيرًا من الطلاب الأجانب في مختلف التخصصات الجامعية؛ بسبب سمعتها الأكاديمية المميزة. وحصلت جامعة سنغافورة الوطنية على الترتيب (22) وفقًا للتصنيف العالمي للجامعات لعام 2014، وجامعة نانينغ في الترتيب (39) وفقًا لنفس التصنيف (راجع ص 54 من البحث).

- استطاعت سنغافورة من تطوير نظامها التعليمي والانتقال بمفهوم التربية من التلقين إلى تعليم الطلاب مهارات التفكير والاتجاه نحو التعليم والاستقصاء الذاتي، وذلك تحت شعار (مدرسة تفكر.. أمة تتعلم)، وبذلك حصلت سنغافورة على جائزة مدينة المعرفة الأولى في العالم لعام 2011م، كما احتلت الترتيب الأول عالميًّا في جودة نظام التعليم وفقًا لتقرير التنافسية الدولية لعام 2011/2010 (حجي، 2012، ص456).

المحور الرابع ـ الإفادة من التحليل الشامل لنظام التعليم في سنغافورة :

يمكن القول: إن التعليم الفعال هو الذي يرفع من إدراك المواطن، ويجعلهم أكثر فهمًا لواقع مجتمعه، بل هو الذي يساعده على أن يكون عضوًا فاعلًا في ذلك المجتمع. ويمكن أن نستفيد من نظام التعليم في سنغافورة من خلال:

1- إعطاء مهارات التفكير الناقد أولوية في المناهج الدراسية، وتطوير قدرات المعلمين؛ لتدريس التفكير الناقد، وتضمينه في طرق تدريسهم، وإكساب المعلمين القدرة على قياس وتقييم مهارات التفكير الناقد لدى طلابهم.

2- تطوير برامج الإرشاد والتوجيه المهني في المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية، وتنفيذ بعض البرامج الخاصة بالتوجيه المهني في المرحلة الابتدائية.

3- تشجيع الطلبة على الانضمام للتعليم الفني والمهني من خلال:

أ- تخصيص مواد مهنية وتقنية في مناهج التعليم العام بدءًا من المرحلة الابتدائية.

ب- تبني مسابقات سنوية على مستوى التعليم العام لتنافس الطلبة في المجالات المهنية والتقنية.

ج- تخصيص أبحاث لدراسة أساليب استقطاب الطلبة للدراسة والتخصص في المجالات التقنية والمهنية.

د- توجيه مؤسسات المجتمع المدني لإقامة مشاريع وبرامج تنمي وتوجه الطلبة للاتجاه نحو التعليم المهني والتقني.

4- التركيز في السياسة التعليمية على تحقيق مبدأ الجودة في جميع مراحل التعليم.

5- المراجعة المستمرة لنظام التعليم في مصر؛ ليلائم متغيرات العصر، والقائم على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية مع المحافظة على الشخصية القومية للمجتمع المصري.

6- الربط بين الجامعة والصناعة، وتعزيز التعاون وتطوير برامج التعليم والبحوث والتسويق التجاري للمنتجات والمخرجات الجامعية.

7- أن تصبح الجامعات مركزًا تعليميًّا ينافس عالميًّا، من خلال السعي إلى التميز في التعليم والبحث والخدمات.

8- تمكين القيادة المدرسية؛ بحيث يصبح مدير المدرسة مخولًا لاتخاذ جميع القرارات؛ بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المتعلمين والعاملين في المدرسة.

9- دعم القدرة التنافسية للجامعات المصرية، من خلال تحقيق التميز في التعليم والبحث العلمي، والمساهمة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، والالتزام بالتنمية المستدامة، وجعلها المحور الأساسي.

10- إعطاء استقلال ذاتي للجامعات، ونقل هذا الاستقلال إلى الكليات الجامعية، مع توفير مستويات اللا مركزية في صنع القرار، وعمل الإستراتيجيات والعمليات.

11- وضع معايير لاختيار القيادات في المؤسسات التربوية على جميع المستويات، وترتبط بالقدرة على الشراكة مع المؤسسات والكيانات ذات الصلة.

12- أن تتسم البرامج الدراسية بالحداثة والمعاصرة وأن تتصف بالمرونة؛ لتعطي حرية الاختيار للدارسين كل حسب حاجاته أو رغبته أو قدرته الإبداعية.

13- عقد دورات التنمية البشرية والمهنية للمسئولين عن إدارة التعليم، وإعلاء دور الكفاءة والخبرة والقدرة على تحمل المسئولية، لتكون هي الأساس في تولي المناصب.

14- التوجه نحو اقتصاد المعرفة القائم على التحول من الاعتماد على الموار الطبيعية الأولية إلى التركيز على الاستثمار في المعرفة ومراكز التعليم والبحث والابتكار وغير ذلك من الأصول غير المادية والتي تعتبر حجر الزاوية لاقتصاد المعرفة.

15- ربط إستراتيجيات إصلاح النظام التعليمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

16- تحول الجامعات المصرية من جامعات تقليدية تقوم على الحفظ والتلقين إلى جامعات تركز على اكتساب مهارات الإبداع والابتكار والتفكير الناقد.

17- تغيير سياسات القبول في الجامعات المصرية؛ ليكون القبول لأفضل الطلاب المتقدمين، وأن تلبي سياسات القبول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في القطاعات والتخصصات المختلفة.

18- التوسع والاهتمام بالمعاهد الفنية والمهنية؛ لتوفير القوى البشرية الماهرة.

19- تطوير طرق وأساليب التعليم من التعليم التقليدي إلى تعليم مركز على التدريبات العملية والتطبيقية، والتعليم التعاوني، وحل المشكلات، والزيارات الميدانية لقطاعات الإنتاج المرتبطة بالتخصص.

20- تدويل المقررات والبرامج الدراسية، وبخاصة المرتبطة بمجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا؛ لتواكب الاتجاه العالمي في التعليم.

21- تعزيز الارتباط بين التعليم ومتطلبات الاقتصاد المصري، وذلك من خلال التعرف على الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة من قوى عاملة.

22- وجود إطار وطني شامل للمؤهلات يربط بين المؤهلات الأكاديمية والمهنية، ويتميز بما يلي:

أ- وضوح مسارات التطور والتدرج المهني.

ب- الاعتماد على المعايير المهنية.

ج- تلبية احتياجات سوق العمل.

د- القبول والاعتراف الدولي.

و- الجمع بين التعليم النظري والتدريب العملي.

23- العمل على إعداد المعلم القادر على إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد، وتهيئة المناخ المناسب لتعليم هذا النوع من التفكير وممارساته.

24- الاهتمام بتوفير وتفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير التعليم؛ إذ ليس المهم هو تفعيلها فقط، بل طريقة تفعيلها، ويمكن تطبيق ذلك على ثلاث مراحل: تدريب المعلمين على احتراف استخدام التكنولوجيا وتوظيفها فيما يخدم التعليم، ثم تشجيع الطلاب على استخدامها بهدف التعليم، وأخيرًا دمجها في المناهج وطرق التدريس والتقويم.

25- التركيز على جودة النوع لا الكم، والاستعانة في ذلك بمبادرة "تدريس أقل، تعلم أكثر" التي ركزت على طرائق التدريس في الصفوف، وإعادة النظر في المناهج الدراسية المحشوة بالمعلومات؛ لإفساح المجال أمام الطلبة للتفكير، والسعي لأن تكون طرق التدريس تتمحور حول الطالب أكثر من المعلم.

26- الاهتمام بالمعلمين وتقديرهم ماديًّا ومعنويًّا، والاهتمام بدقة اختيار المعلمين وفقًا لمعايير الجودة، وتدريبهم المستمر في أثناء الخدمة، واكتشاف المواهب القيادية مبكرًا، وإعدادهم للقيادة. فالقيادة التربوية من أهم أسس رقي التعليم.

27- العمل على إزالة الحشو من المناهج الدراسية؛ منعًا لضخامة الكتب الدراسية، وذلك لعدة أهداف منها: التقليل من تكلفة طباعة الكتب الدراسية، والحد من الدروس الخصوصية ومذكراتها، وتعويد الطالب على الوصول إلى الهدف مباشرة دون إضاعة الكثير من الوقت والجهد.

28- إعداد الطلاب لمهارات القرن الحادي والعشرين، وهي: التواصل بمختلف اللغات، والتعرف على طرق حل المشكلات، وكيفية التعلم والعمل مع الآخرين، وتزويدهم بالمهارات والمعارف والقيم الصحيحة؛ لضمان الاعتماد على الذات، والتكيف مع العالم المحيط بسرعة، واستخدام الوسائل التكنولوجية، والمشاركة بفاعلية في تعلمهم؛ من أجل زيادة نجاحهم.

29- إقرار معايير وإجراءات محددة ودقيقة تنظم عمليات القبول في مؤسسات إعداد المعلم، بحيث تكون عملية القبول انتقائية تنافسية، وتختار الطلاب المتميزين والمتفوقين في ذكائهم وفي سماتهم الشخصية.

30- زيادة رواتب المعلمين بشكل سنوي على أساس التطوير المهني والأداء المتميز.

المراجـع

أولا: المراجع العربية:

1- أبو العينين، حسن سيد أحمد (1984): آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، دار النهضة العربية، بيروت.

2- أبو غزالة، محمد عقله (2010): "إعداد المعلم وتأهيله، الواقع والمأمول"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم التربوية، "تربية المعلم العربي وتأهيله، رؤى معاصرة"، جامعة جرش، عَمان، الأردن.

3- إيشيى، ماساكو (2006): الفلبين وتايلاند وسنغافورة وبورما وكمبوديا ولاوس منذ بدايات القرن العشرين إلى الحاضر، (ترجمة: بثينة الناصري)، في (جوزيف، سعاد): موسوعة النساء والثقافات الإسلامية، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة.

4- البحيري، خالد (2011أ): "في سنغافورة.. المعلم يحدد المنهج"، مجلة رسالة التربية، ع35، مسقط.

5- البحيري، خالد (2011ب): "التقويم التربوي بين سلطنة عمان وسنغافورة"، مجلة رسالة التربية، ع33، مسقط.

6- بكر، عبد الجواد (1998): "تحليل النظام التعليمي باستخدام نموذج موهلمان النظري"، مجلة التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج(1)، ع(1).

7- بكر، عبد الجواد (1999): نظم التعليم والشخصية القومية في اندونيسيا واليابان، مكتبة الشرق، القاهرة.

8- البلوي، أحمد بدر (2007): "سنغافورة وكيفية التحول من العالم الثالث إلى العالم الأول"، مجلة الدبلوماسي، تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد 32.

9- البنك الدولي (2015): ممارسة أنشطة الأعمال في سنغافورة (http://arabic.doingbusiness.org/ranking).

10-تان، شارلين (2010): "مسارات سياسة التعليم في عصر العولمة: شواهد من سنغافورة وكمبوديا"، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، مج(40)، ع(4)، القاهرة.

11-الجحيفي، لطف راجح (2004): "التجربة التنموية السنغافورية"، مجلة شئون العصر، جامعة عدن، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، أبريل.

12-الجرجاوي، على أحمد (1999): الرحلة اليابانية، ميديت للنشر والمعلومات، القاهرة.

13-الجرف، ريما سعد (2004): "البعد العالمي في مناهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في سنغافورة"، ندوة (المناهج: الأسس والمنطلقات)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، مج(2).

14-جودة، جودة حسنين (1997): جغرافيا آسيا الاقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

15-جوهر، على صالح (2009): الإصلاح التعليمي في العالم العربي، توجهات عالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

16-حجي، أحمد إسماعيل & عبد الحميد، حسام حمدي (2012): الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، عالم الكتب، القاهرة.

17-حجي، أحمد إسماعيل (2012): تدويل التعليم الابتدائي والثانوي في عصر العولمة، عالم الكتب، القاهرة.

18-حمزة، إلهام (2007): "زعماء آسيا: رجال في الذاكرة ومنجزات لا تنسى"، مجلة الدبلوماسي، تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد(34).

19-الخروصية، هدى ناصر (2009): "تجارب دولية للتدريس بثنائية اللغة، ماليزيا وسنغافورة"، مجلة التطوير التربوي، تصدر عن وزارة التربية والتعليم، مسقط، العدد (49)، أبريل.

20–خلاف، أحمد عبد النبي & عبد العزيز، عبد العاطي حلقان (2011): "دراسة مقارنة للإدارة الذاتية للمدرسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (14)، العدد (33)، أغسطس.

21–الدخيل، عزام محمد (2014): نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

22–ربيع، محمد محمود & وآخرون (1991): موسوعة العلوم السياسية، المجلد الثاني، الكويت.

23–الزوكة، محمد خميس (2000): آسيا، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

24–سالمين، نجح يوسف (2008): "حين تكون في سنغافورة"، مجلة التربية، البحرين، السنة (8)، العدد (26).

25–سليم، محمد السيد & عابدين، السيد صدقي (2003): آسيا والعولمة، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة.

26–سليم، محمد السيد & وآخرون (2003): الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

27–السميري، لطيفة صالح (2004): "تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية المقررة في دولة سنغافورة في ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية للمنهج"، "ندوة المناهج: الأسس والمنطلقات"، كلية التربية، جامعة الملك سعود، مج2، الرياض.

28–السيد، لمياء محمد أحمد & إبراهيم، إيمان عبد الفتاح (2014): "سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (53)، الجزء الثاني، سبتمبر.

29–شون، يو فوي (2009): تقرير سنغافورة الدوري الرابع عن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة.

30- الشيخ، رأفت (2001): تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة.

31- الصاوي، عبد الدايم أحمد (1992): تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

32- الصايغ، عبد الرحمن (2010): "واقع التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) في الوطن العربي وسبل تطويره"، المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب، "التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته"، وزارة التربية والتعليم، مسقط، مارس.

33- عبد الحافظ، حسني (2012): "نماذج عالمية، أحوال المعلمين"، مجلة المعرفة، تصدرها وزارة التربية والتعليم، الرياض، العدد (207)، يونيه.

34- عبد الحافظ، حمدي جمعه عبد العزيز (2012): "تجربة النمور الآسيوية في مجال إدارة العمليات"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (4)، جامعة حلوان.

35- عبد الرحمن، محمود (2016): "سنغافورة بعد الاستقلال.. من أفضل نظم التعليم عالميًا"، (www.shafaff.com/article)

36- عبد العال، عنتر محمد أحمد (2002): "التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة، التجربة والدروس المستفادة"، مجلة الثقافة والتنمية، السنة الثانية، العدد الرابع.

37- عبد الفضيل، محمود (2000): العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

38- العبيدي، سمير عبد الرسول (2010): "الوجود العربي، الإسلامي في سنغافورة"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (31).

39- العبيدي، سمير عبد الرسول (2012): "دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38).

40- عصفور، رباب طلعت (2014): رؤية مجتمعية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

41- العلوي، مجيد محسن (2006): "المواءمة بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل"، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، "التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي"، لبنان.

42- عمار، رضوى سيد أحمد (2016): نظام الحكم المحلي في سنغافورة- (www.academia.edu/16691770), Accessed date (16-3-2016)

43- العنانبة، أحمد محمد (2014): "دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة"، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، وزارة الاقتصاد، أبو ظبي.

44- عيسان، صالحة عبد الله (2009): "الاستراتيجيات الحديثة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة، تجربة سنغافورة"، مجلة رسالة التربية، مسقط، ع(23).

45- العيسوي، إبراهيم & وآخرون (1992): خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

46- الفنجري، صفاء سيد محمد (1996): نموذج مقترح للتعليم الفني بمحافظة القليوبية في ضوء تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها.

47- فهمي، محمد سيف الدين (1995): المنهج في التربية المقارنة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

48- فوزي، محي الدين & وآخرون (1962): سنغافورة ومشروع اتحاد الملايو الكبرى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

49- قنوع، نزار (2008): "تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (30)، العدد (1).

50–الكيالي، عبد الوهاب & وآخرون (1993): موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة.

51–مارتينيز، باتريشيا (2006): ماليزيا وسنغافورة منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن، (ترجمة: سهام عبد السلام)، في (جوزيف، سعاد): موسوعة النساء والثقافات الإسلامية، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة.

52–محمد، ولاء محمد أنيس (2012): تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة في مصر في ضوء الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

53–مظهر، سليمان (1997): سياحة في ربوع النمور الآسيوية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

54–المقبل، محمد سعود (2003): "التعليم في سنغافورة.. مواجهة المستقبل"، مجلة مناهج، العدد الثالث، الرياض.

55–المنيع، محمد عبد الله (2002): "متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، منظور مستقبلي"، الندوة الدولية حول "الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2019"، وزارة التخطيط، من (19 ـ 23) أكتوبر، الرياض.

56–ميرزا، صلاح محمود السيد (2005): دور التجارة الدولية في تنمية سنغافورة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق.

57–هلال، رضا محمد (2007): "الخدمات والتنمية في الدول النامية، سنغافورة ودبي وماليزيا نموذجًا"، في عبد الونيس، أحمد & أيوب، مدحت (محرران): دور الخدمات في التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

58–ويكبيديا الموسوعة الحرة (2016): التعليم في سنغافورة (http://ar.wikipedia.org.wiki)

59-يعقوب، خالد عطية (2009): "دراسة مقارنة للقيادة التيسيرية في المدارس في نيوزلندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة الثقافة والتنمية، السنة (8)، العدد (29).

60-يو، لي كوان (2007): من العالم الثالث إلى الأول، قصة سنغافورة، (ترجمة: معين محمد الإمام)، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، الرياض.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- ARWU (2015), Academic Ranking of World Universities, (www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.html).

2- Buckley, Jack (2012), Highlights from PIRLS and TIMSS 2011, National Center for Education Statistics, Washington, DC.

3- Center on International education Benchmarking (2016), Singapore-system and School Organization, Available at (http://www.ncee.org/ programe-affiliates/center-on-international-education-benchmarking/ top-performing-countries/singapore-overview/singapore-system-and- school-organization).

4- Chang, J.S. (2009), Singapore IT Master Plan, ministry of education, Singapore.

5- Chong, Sylvia (2014), "Academic quality management in teacher education: a Singapore perspective", Quality Assurance in Education, Vol. 22, No. 1.

6- Choo, Khoo Kim (2010), "The Shaping of child Care and Pre School Education in Singapore: from separatism to Collaboration", International Journal of Childcare and Education Policy, Vol. 4, No. 1.

7- Dimmock, Clive & Tan, Cheng Yong (2013), "Educational Leader ship in Singapore", Journal of Educational Administration, Vol. 51, No. 3.

8- Djalal, Dinisari (2015), "Singapore, World Bank Group Respond to Global Demand and Establish Major Infrastructure and Urban Development Hub", World Bank Group, Ministry of Finance, Singapore.

9- Fair Reporters (2015), The Best Education Systems in the World in 2015, (fair reporters.net/world/the-Best-education-systems-in-the-world-in-2015).

10- Gopinathan, S. (2011), The Education System in Singapore: The Key to its Success, National Institute of Education, Singapore.

11- Guo, Wanda (2015), Global Financial Centers index 18, (www. longfinance.net/images/GFCI 18-23 Sep 2015. Pdf).

12- Gurria, Angel (2014), PISA 2012, Results in Focus, OECD.

13- Hodge, Winston (2015), "basic Education Curriculum Revisited: A look at the Current Content and Reform", (http://www.unsea meo.org/dawnloads/malay/Singapore.doc), Access date (8/11/2015).

14- Huang, Mu-Hsuan (2011), "A comparison of three Major Academic Rankings for World Universities: from A research evaluation Perspective", Journal of Library and Information Studies, Vol. 9, No. 1, June.

15- Ingersoll, Richard M. (2007), A comparative Study of Teacher Preparation and qualifications in six Nations, Consortium for Policy Research in Education) New York.

16- Kim ,Wong Wee (2015), Singapore Standard Educational Classification , Department of Statistics ,Singapore

17- Koh, Sin Yee (2015), "Temporalities of Citizenship Malaysian- Chinese Skilled migrants in Singapore and returnees to Malaysia", Asian and Pacific Migration Journal, Vol. 24, No. 1.

18- Lee, Lena & Wong, Poh-Kam (2015), Entrepreneurship education, acompendium of related issues, in Parker, S.C. (Ed.), The Life Cycle of Entrepreneurial Ventures, Springer, New York.

19- Lee, Michael H. (2002), "A tale of two cities: comparing higher education Policies and Reforms in Hong Kong and Singapore", Australian Journal of Education, Vol. 46, No. 3.

20- Lee, W.O. et al., (2004), Citizenship Education in Asia and the Pacific: Concepts and Issues, Springer Science + Business media, New York.

21- Lim, Kam Ming (2013), "Teacher education in Singapore", (http://www.researcgate.net/publication/264166548), Retrieved on (18/4/2016).

22- Lim, Lee Heam (2007), "Illumination the Core of Singapore School Leadership Preparation: two decades of in-service experience", International Journal of Educational Management, Vol. 21, No. 5.

23- Ministry of Education (2008), Education in Singapore, Singapore.

24- Ministry of Education (2010), Primary School education: Preparing Your child for tomorrow, Singapore.

25- Ministry of Education (2012), Education in Singapore: Finding from International Benchmarking studies, Research and evaluation section planning Division, Singapore.

26- Ministry of Education (2014), Education for all 2015 National Review, Singapore, Jul..

27- Ministry of Education (2015A), Bringing out the Best in every Child, Singapore.

28- Ministry of Education (2015B), Post-Secondary Education, Singapore.

29- Ministry of Education (2015c), Primary School Education, Singapore.

30- Ministry Of Education (2015d), Education Statistics Digest 2015, Management of Information and Research Branch, Planning Division, Singapore.

31- Ministry of Education (2016), Pre- University, (http://www.moe. gov.sg/education/pre-university).

32- Moehlman ,A. H.(1963),Comparative Education System.Foreword , Center for Applied Research in Education , Washington.

33- Mok, Ka Ho (2015), "The Quest for Global Competitiveness: Promotion of Innovation and Entrepreneurial Universities in Singapore", Higher Education Policy, Vol. 28, No. 1.

34- Nanyang Technological University (2013), Rising elite young, Annual report, Singapore.

35- Ng, Pak Tee & Chan, David (2008), "A comparative Study of Singapore's School excellence model with Hong Kong's School-based management", International Journal of Educational management, Vol. 22, No. 6.

36- Ng, Pak Tee (2007), "Quality assurance in the Singapore Education system in an area of diversity and Innovation", Educational Research for Policy and Practice, Vol. 6, No. 3.

37- Ng, Pak Tee (2010), "The evolution and nature of school accountability in the Singapore education System", Educational Assessment Evaluation and Accountability, Vol. 22, No. 4.

38- NTU (2016a), Introduction to NTU, (http://www.ntu.edu.sg/About NTU/Corporate Info/pages/Intro.aspx).

39- NTU (2016b), Nanyang Technopreneurship Center, (http//:www. ntc.ntu.edu.sg/aboutus/Pages/default.sapx).

40- NUS, (2015a), NUS Teaching Academy, (http://www.nus.edu.sg/ Teaching academy, (15/12/2015).

41- NUS, (2015b), National University of Singapore, Annual Report 2015, (http://www.nus.www.nus.edu.sg/annualreport/pdf/nus-annualreport- 2015.pdf), (18/2/2016).

42- Nusche, D., et al. (2014), OECD Reviews of Evaluation and Assessment in Education: Netherlands 2014, OECD Publishing (http://dx.doi.org//10.1787/9789264211940-en).

43- OECD (2013), Structural Policy Country Notes: Singapore, (www.oecd.org/dev/asia-pacific/Singapore.pdf), Access date (20/3/ 2016).

44- Ooi, Can-Seng & Gomez, James (2006), "Singapore's Vulnerable Risk-free Democrary", Copenhagen Journal of Asian Studies, No. 23.

45- Shepherd, Jessica (2010), "World education ranking: which country does at reading, maths, and Science?" (http://www. theguardian.com/nes/datablog/2010/dec/07/world-education-rankings-maths-science-reading).

46- Singapore Management University (2016a), About SMU, (http://www.smu.edu.sg/about).

47- Singapore Management University (2016a), vision and mission, (http://www.smu.edu.sg/smu/about/university information/vision -and- mission).

48- SUTD (2016a), About us, (http://www.sutd.edu.sg/About.us/ Mission -and-Values).

49- SUTD (2016b), Unique academic structure, (http://www.sutd.edu. Sg/Education/unique-Academic-structure).

50- SUTD (2016c), Education, (http://www.sutd.edu.sg/Education).

51- Tan, Charlene (2007), "Islam and Citizenship education in Singapore", education, citizenship and Social Justice, Vol. 2, No. 1.

52- Tan, Jeremy & Wong, Sam (2016) The Internet as a Learning Tool: Planning Perspective(The Singapore Experience) http://www.isoc.org/whatis/conferences/inet96/proceedings/c6%20/c6_3.htmc6_3.htm

53- Ting, Tan Ching (2007), "Policy Developments in Pre-School Education in Singapore: A focus on the Key Reforms of Kindergarten Education", International Journal of Child Care and Education Policy, Vol. 1, No. 1.

54- U.S. Department of State (2002): International Religious Freedom Report, (http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2002/13909.htm), Access date (12/3/2016).

55- UNESCO (2011), World Data on Education, (http://www.ibe. Unesco.org/).

56- Wikipedia, (2016), the free Encyclopedia, Singapore available at (http://en.wikipedia.org/wiki/singapore).

57- Wong, Poh Kam et al. (2007), "Towards an entrepreneurial university model to support knowledge-based economic development: the case of the national university of Singapore", World Development, Vol. 35, No. 6.

58- World Bank (2013), Growth national income Per Capita annually in US $ for different countries of the world (http://data.worldbank.
org/indicator/Ny.GNP.PCAP.CD/Countries).

59- World Sites Atlas (2015), Singapore, Mapes, Factes, (http://www. sites atlas.com/Mapes/Info/sin.htm).

60- Xavier, C.A. & Alsagoff, L. (2013), "Constructing world-Class as global: a case study of the National University of Singapore", Educational Research for Policy and Practice, Vol. 12, No. 1.

61- Yaulo, Joe Tin (2010), The Primary Social Education Curricula in Hong Kong and Singapore: a comparative study", Research in Comparative and International Education, Vol. 5, No. 2.

62- Yeong, Ann Ying & Ng, Pak Tee (2009), "An examination of Project Work: A reflection on Singapore's Education Reform, in Ng, Chi-hung & Renshaw, Beter (eds.) Reforming Learning, (Berlin, Springer, 2009).